وزارة التربية والتعليم العالي

استراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي

(قطاع التعليم العالي والبحث العلمي)

(2027 – 2025)

ملخص تنفيذي

في إطار توجه الحكومة الفلسطينية نحو التخطيط القائم على النتائج وتعزيز مبادئ الحوكمة والإدارة الفاعلة، تأتي استراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي / قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام (2025–2027) كمحطة هامة في مسيرة تطوير منظومة التعليم العالي في فلسطين، حيث تعكس هذه الاستراتيجية التزام الوزارة بتحقيق نظام تعليم عالٍ متاح ومبتكّر ومستدام، يرتقي إلى معايير الجودة العالمية ويستجيب لاحتياجات التنمية الوطنية والمجتمع الفلسطيني، مسهمًا في بناء اقتصاد معرفي يعزز تنافسية فلسطين إقليميًا ودوليًا.

تنطلق هذه الاستراتيجية في ظل ظروفٍ استثنائية تمثلت بتداعيات الحرب على قطاع غزة، والتي خلّفت آثارًا جسيمةً على البنية التحتية التعليمية والموارد البشرية في القطاع، وعلى الرغم من أن التدخلات المباشرة لإعادة إعمار منظومة التعليم العالي في القطاع تقع خارج إطار هذه الخطة نظرًا لحجم الاحتياجات وتعقيداتها، إلا أن الوزارة تبنت تدابير إغاثية وإسعافية عاجلة تستهدف دعم منظومة التعليم العالي وضمان استمرار العملية التعليمية، كبرنامج "الطالب الزائر" بين جامعات الضفة وغزة، وتوفير المنح الدراسية، وتوفير دعم مالي وتسهيلات تقنية للطلبة والمؤسسات التعليمية في القطاع.

ومن أجل تحقيق رؤيتها الطموحة، اعتمدت الوزارة خمسة أهداف استراتيجية مترابطة ومتكاملة، أولها ضمان الوصول الشامل والعادل إلى التعليم العالي، حيث وضعت الوزارة إجراءات لتوسيع قاعدة المستفيدين من المنح والقروض الطلابية، وزيادة فرص التحاق الطلبة من المناطق المهمشة، وخاصة ذوي الإعاقة، عبر تطوير البنية التحتية الملائمة وتحسين شروط القبول وتوفير الإرشاد الأكاديمي والمهني الملائم.

ولتعزيز جودة مخرجات التعليم وضمان مواكبتها لاحتياجات سوق العمل، ركّزت الاستراتيجية على تطوير واعتماد برامج أكاديمية وتقنية حديثة تتوافق مع الثورة الرقمية ومتطلبات الاستدامة، بالإضافة إلى توسيع برامج الدراسات الثنائية والتعليم التكاملي المتوافق مع أولويات التنمية والمرتبط بسوق العمل، كما تسعى الوزارة أيضًا لتعزيز المهارات الحياتية والريادية والرقمية لدى الطلبة، حيث سيتم إدخال وحدات تعليمية متكاملة في الخطط الدراسية تركز تلك المهارات، كذلك الارتقاء بدور مسرّعات وحاضنات الأعمال داخل الحرم الجامعي، لإتاحة فرص دعم المشاريع والأفكار الريادية لدى الطلبة والخريجين. ولضمان استمرار الجودة واستدامتها، وضعت الوزارة ضمن خطتها إجراءات وسياسات مرنة خاصة بالتعليم الإلكتروني والتقييم تحت الظروف الطارئة، مع توسيع نطاق الاختبارات الوطنية الوطني لقياس الكفايات التخصصية لخريجي درجة البكالوريوس، واعتماد إطار وطني موحد للمؤهلات الأكاديمية.

أما الهدف الثالث، فقد خُصص للارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار، حيث تعمل الوزارة على تعزيز البيئة البحثية الوطنية من خلال تأسيس المركز الوطني للعلوم والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، وتقديم منح وحوافز للأبحاث التطبيقية المنتجة ذات الصلة بالتحديات التنموية والاولويات الوطنية، كما تسعى الاستراتيجية إلى زيادة الإنتاج البحثي الفلسطيني وتحسين جودته على المستوى العالمي عبر تشجيع النشر في مجلات دولية مرموقة، وتطوير نظام موحد للترقيات الأكاديمية يربط التقدم المهني بإنتاجية الباحثين وأثر أبحاثهم التطبيقية، الى جانب العمل على توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، لضمان دعم فعّال للبحث العلمي والباحثين في فلسطين

وبالتوازي مع ذلك، تسعى الوزارة في الهدف الرابع إلى تعزيز جاذبية التعليم التقني والمهني وزيادة نسب الالتحاق به، إذ تعمل على تغيير الصورة النمطية السائدة من خلال حملات توعية وطنية، وتوفير حوافز مادية للطلبة من الفئات الأقل حظًا، خاصةً الإناث وذوي الإعاقة. كما تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا لتطوير الخطط والمناهج الدراسية التقنية بشكل دوري ومستمر بما يضمن تماشيها مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل وضمان

امتلاك الطلبة للمهارات الريادية والرقمية والحياتية، وبناء قدرات العاملين في الكليات التقنية، مع إدماج التدريب العملي بشـــكل منهجي داخل المؤسسات الصناعية والشركات.

أما الهدف الخامس فيرتبط بتعزيز مبادئ الحوكمة والإدارة المؤســـســـية وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور، حيث تركز الاســـتراتيجية على تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لقطاع التعليم العالي، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم المستمر للقرارات والسياسات، ونشر تقارير دورية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتضع الوزارة ضمن أولوياتها تعزيز التحول الرقمي للخدمات من خلال تطوير بوابة إلكترونية شاملة توفر خدمات مثل المنح والتصديق ومعادلة الشهادات، وربطها بمنظومة "حكومتي"، إضافةً إلى إنشاء أرشيف رقمي متكامل للبيانات وتعزيز أمن المعلومات والبنية التحتية الرقمية.

ولضمان تنفيذ هذه الأهداف بفاعلية، تبنت الوزارة نهجًا واضحًا للتنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال عقد اجتماعات دورية مع مجالس الوزارة العليا مثل مجلس التعليم العالي ومجلس رؤســـاء الجامعات ومجلس البحث العلمي، بالإضـــافة إلى لقاءات العمل المســـتمرة مع الشركاء المحليين والدوليين لتعزيز التشاركية وتكامل الأدوار، كما وتحرص الوزارة أيضًا على تعظيم الاستفادة من الشراكات الدولية واتفاقيات التعاون الإقليمي والدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، بما في ذلك توســـيع فرص التمويل الخارجي عبر التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية لدعم مشاريع التطوير البحثية والأكاديمية.

وأخيرًا، تعتمد الاستراتيجية آليات واضحة ومحددة للتقييم والمتابعة المستمرة من خلال إصدار تقارير مؤشرات الأداء بشكل منتظم، بالإضافة إلى توفر بيانات دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات التعليمية والبحثية المستقبلية. وبهذا، فإن هذه الاستراتيجية لا تُعد مجرد خطة عمل، بل تشكّل خارطة طريق متكاملة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في منظومة التعليم العالي الفلسطينية، تعكس الرؤية الوطنية والطموح المجتمعي نحو مستقبل أكثر تطورًا وعدالة واستدامة.

المقدمة

تمهيد

تأتي استراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2025–2027 استجابةً للنهج القائم على التخطيط والإدارة بالنتائج، الذي تتبناه الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية والهيئات ذات العلاقة، وتُشكّل هذه الاستراتيجية الخطة متوسطة المدى للوزارة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وقد قرَّر مجلس الوزراء، في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 كانون الأول 2024، إطلاق عملية التخطيط الاستراتيجي لإعداد الخطط الاستراتيجية للفترة (2025–2027)، انسجامًا مع أولويات الحكومة الجديدة الواردة في البرنامج الوطني للتنمية والتطوير، واستنادًا إلى الجهود التي بذلتها المؤسسات الحكومية عام 2023 في إعداد استراتيجياتها للأعوام (2024–2029)، والتي أثمرت في حينه عن قيام الوزارة بإعداد مسودةٍ منقَّحة من الاستراتيجية، قبل أن تُعلّق عملية التخطيط بسبب الحرب المعلنة على شعبنا بتاريخ 7 أكتوبر 2023 وما ترتب عليها من اعتماد خطة الطوارئ للعام 2024.

وفيما يتعلق بنتائج حرب الإبادة على قطاع غزة، ووفقًا للتوجيهات الرسمية، فإنه من غير المتوقع أن تقدّم هذه الاستراتيجية تدخُّلات مباشرة لمعالجة آثار الحرب أو إعادة الإعمار والتنمية في القطاع، نظرًا لضخامة حجم الدمار واحتياجات إعادة الإعمار والتنمية، إذ ستُعالَج هذه الجوانب من خلال آليات وإجراءات خاصة خارج نطاق عملية التخطيط الاستراتيجي الحالية. مع ذلك، ستوضح هذه الاستراتيجية التأثيرات التي خلّفتها الحرب على قطاع التعليم العالي ومنظومته في غزة، وستتناول الإجراءات الإغاثية والإسعافية التي قامت بها الوزارة، إضافةً إلى متطلبات التعافي المبكر للمنظومة التعليمية هناك.

منهجية اعداد الخطة:

تم إعداد هذه الاستراتيجية (2025–2027) استنادًا إلى المنهجية والجهود السابقة في عملية التخطيط الاستراتيجي للأعوام (2024–2029)، والتي تضمَّنت إجراء مجموعة واسعة من المشاورات مع الشركاء من مختلف القطاعات، وفي مقدمتها مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى خطة الطوارئ لعام 2024. وقد رُوعِيَتْ في إعداد هذه الاستراتيجية الأولويات المستجدَّة للوزارة وقطاع التعليم العالي، وبرامج الإصلاح والتطوير وأولوياتها التي اعتمدتها الوحدات الإدارية في الوزارة ومجالس الحوكمة ذات العلاقة (مجلس التعليم العالي، مجلس رؤساء الجامعات، مجلس البحث العلمي، لجنة إصلاح التعليم العالي)، إلى جانب أولويات الحكومة في إطار البرنامج الوطني للتنمية والتطوير.

تتكوّن الخطة الاستراتيجية من مقدمة تستعرض الإطار العام، يليها تحليلٌ للوضع الراهن وتقييمٌ للنتائج المُحقَّقة خلال الأعوام 2019–2023، إضافةً إلى نتائج عام 2024 (عام خطة الطوارئ). بعد ذلك تُعرَض رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجية، ثم تُحدَّد الأهداف الاستراتيجية والنتائج ومسارات العمل الاستراتيجي. وتتضمّن الخطة كذلك التدخُّلات والسياسات والمشاريع المطلوب تنفيذها، مع تخصيص جزء للموازنة وتفاصيلها. وتُختتَم الخطة بتوضيح آليات وتدابير المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف المنشودة واستدامة النتائج.

القسم الاول (1):

تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2021-2024

تناولت الخطة الاستراتيجية السابقة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2021–2023) مسارات واضحة هدفت إلى تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز التنمية المستدامة، وتضمنت سياسات محددة لتوجيه النظام التعليمي نحو الابتكار، وحل المشكلات، والتوافق مع متطلبات سوق العمل، وركزت على تنمية التفكير الإبداعي وتلبية احتياجات المجتمع من خلال توفير تعليم مرن وعالي الجودة. كما اشتملت الاستراتيجية على جهود لضمان الجودة في المؤسسات والبرامج التعليمية، وتحقيق تكامل الكفاءات مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على تعزيز أداء مؤسسات التعليم العالي وتطبيق معايير الجودة لتقديم خدمات متميزة. عكست الاستراتيجية رؤية طموحة تهدف لتحقيق التميز والمكانة الوطنية والعالمية عبر جهود مشتركة بين مكونات القطاع، مع تحديد أهداف واضحة وآليات دقيقة لقياس التقدم.

وقد تم إعداد الاستراتيجية السابقة بناءً على تحليل شامل للواقع التعليمي واحتياجات الجهات المعنية باستخدام أداة التحليل .(PESTEL) واشتملت على خمسة أهداف رئيسية، هي: تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، وتحقيق الالتحاق الآمن والشامل والعادل، والارتقاء بمستوى البحث العلمي وتعزيز دوره في التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم التقني كماً ونوعًا، وتطوير الإجراءات الإدارية والاستدامة المالية وتعزيز مبادئ الحوكمة. وتبنَّت الخطة السابقة تدابير واضحة وقابلة للقياس بهدف تعزيز التعليم والبحث العلمي، وتحفيز الطلاب على تطوير قدراتهم لتحقيق تطور مستدام في المجالين التعليمي والبحثي في فلسطين، إلى جانب اقتراح مجموعة واسعة من التدخلات المحددة المرتبطة بمؤشرات وأدوات قياس قابلة للتطبيق.

1.1. تحليل الوضع القائم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

1.1.1 السياق التنظيمي والقانوني

يُعدُّ نظام التعليم العالي في فلسطين حديثَ العهد نسبيًا، حيث تأسّس في ظروف سياسية واقتصادية معقّدة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. ورغم هذه التحديات، تمكّن النظام من تحقيق نموٍ سريع خلال العقود الخمسة الماضية؛ إذ بدأ بكليات تقنية وبرامج لتأهيل المعلّمين في خمسينيات القرن الماضي، وتوسّع ليشمل الجامعات في السبعينيات كجزءٍ من الجهود الرامية لتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وتلبية متطلبات سوق العمل من الكفاءات والمهارات اللازمة.

وقد شهد قطاع التعليم العالي نموًا ملحوظًا بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ففي تاريخ 1994/03/05 تأسّست أول وزارة للتربية والتعليم العالي ضمن أول حكومة فلسطينية، كما صدر أول قانون فلسطيني للتعليم العالي برقم (11) لسنة 1998، وتمّ تحديثه بموجب القرار بقانون رقم (6) لعام 2018. ونظّمت هذه القوانين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وعملت على حوكمته ومأسسته بكافة مكوناته وأركانه.

يشكّل القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي، بالإضافة إلى الأنظمة واللوائح الصادرة بموجبه، الإطار القانوني والتنظيمي المرجعي لعمل الوزارة ومؤسسات التعليم العالي في تقديم خدمات التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين، وقد حدد القرار بقانون مهام مجالس الحوكمة والوحدات التنظيمية الرئيسة التي ترتبط مباشرةً بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وتنفيذ سياساتها، وهي:

- **مجلس التعليم العالي** :يُعدُّ المظلّة العليا لإقرار وتطوير السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين، ويختص بإصدار معايير حوكمة المؤسسات التعليمية، ووضع أسس قبول الطلبة ومراقبة تنفيذها، واقتراح مشاريع القوانين والأنظمة أو تعديلها، وتوحيد المعايير الأكاديمية والمالية والإدارية والبحثية، ووضع سياسات التمويل لدعم القطاع. وينظّم عمل المجلس وفق المواد (6–15) من القرار بقانون لسنة 2018.

- **مجلس رؤساء الجامعات** :يهدف المجلس إلى المساهمة في تطوير منظومة التعليم العالي، ويضم في عضويته رؤساء الجامعات الحكومية والعامة والخاصة كافةً، ويرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ويعمل وفق نظام داخلي خاص به.

- **مجلس البحث العلمي** :يهدف إلى تعزيز البحث العلمي من خلال تنفيذ السياسات العامة وتحديد الأولويات البحثية، وتعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، والتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز الابتكار وتوفير مصادر دعم خارجي للبحوث.

- **الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية** :تأسّست عام 2022 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2020، وتتولّى مهام إصدار أسس ومعايير الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها، وترخيص المؤسسات ومتابعة جودة المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية لضمان التحسين المستمر، بما يواكب التطور التكنولوجي، والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

- **صندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية** :تأسّس الصندوق عام 2001 بموجب قرار وزير التعليم العالي رقم (1)، وفقًا للمادة (28) من قانون التعليم العالي رقم (11) لعام 1998. ويهدف إلى تقديم قروض حسنة لطلبة التعليم العالي الذين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة، بحيث تُسدَّد هذه القروض بعد تخرج الطالب والتحاقه بسوق العمل بأقساط شهرية ميسرة. وصدر القرار بقانون رقم (5) لعام 2013 وتعديله لعام 2017 بشأن حوكمة الصندوق، ومنحه الشخصية الاعتبارية العامة، ويتركّز دوره على تلقي المساعدات والمنح المحلية والخارجية وإعادة تقديمها للطلبة على شكل قروض حسنة ومنح.

1.1.2. مؤسسات التعليم العالي

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المرخّصة والمعتمدة في فلسطين (52) مؤسسة في العام الأكاديمي 2024/2023، يعمل فيها نحو 18,200 موظف وموظفة، موزعة بواقع (34) مؤسسة في الضفة الغربية و(18) مؤسسة في قطاع غزة. وقد توزّعت هذه المؤسسات وفق البرامج التعليمية المنصوص عليها في قانون التعليم العالي رقم (6) لسنة 2018 على النحو الآتي: (20) جامعة، و(16) كلية جامعية، و(16) كلية متوسطة.

ومن حيث طبيعة التأسيس، توزعت المؤسسات كما يلي: (12) مؤسسة حكومية، و(17) مؤسسة عامة، و(19) مؤسسة خاصة، و(4) مؤسسات تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبلغ عدد البرامج الأكاديمية والتقنية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الـ(52) للعام الأكاديمي 2024/2023، وفقًا لقاعدة بيانات إحصاء مؤسسات التعليم العالي، (1,787) برنامجًا، موزعة على النحو الآتي: (51) برنامج دكتوراه، و(371) برنامج ماجستير، و(9) برامج دبلوم عالٍ، و(19) برنامج دبلوم تأهيل تربوي، و(922) برنامج بكالوريوس، و(405) برامج دبلوم متوسط، و(10) برامج دبلوم مهني متخصص.

وعلى الرغم من العدد الكبير نسبيًا لمؤسسات التعليم العالي مقارنةً بعدد السكان، وانتشارها الجغرافي في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تواجه جملةً من التحديات التي تؤثر سلبًا على قدرتها في أداء دورها بتوفير تعليم عالٍ ذي جودة عالية يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وإجراء بحث علمي عالي الكفاءة ينسجم مع الاحتياجات التنموية الوطنية.

ويُعدّ الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأبرز الذي يواجه قطاع التعليم العالي في فلسطين، إذ يعيق الاحتلال عمليات التنمية الحقيقية من خلال إجراءاته على الأرض، وسيطرته على مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني، وتقييد حركة الأفراد والبضائع من فلسطين وإليها، إضافةً إلى حصار غزة المستمر منذ عام 2006، والحرب العدوانية الشرسة التي يشنّها على أبناء الشعب الفلسطيني ومقدراته منذ أكتوبر 2023. وقد أثّر ذلك سلبًا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ما انعكس بشكل واضح على انخفاض مستمر في الإيرادات العامة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي أضعف الاستدامة المالية للجامعات الفلسطينية التي تعتمد بشكل أساسي على أقساط الطلبة والمساعدات المالية السنوية المقدمة من الحكومة الفلسطينية.

كما يفرض الاحتلال حصارًا أكاديميًا على الجامعات الفلسطينية من خلال القيود المفروضة على الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية وإليها، ويرفض في حالات عديدة منح تصاريح عمل أو تأشيرات دراسة لحملة الجوازات الأجنبية القادمين لأغراض التدريس أو الدراسة في الجامعات الفلسطينية. وقد حرم هذا الواقع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية من فرص نقل المعرفة والتبادل الأكاديمي، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية العربية والعالمية، وهي عناصر مهمة تم التأكيد عليها في الخطة الاستراتيجية السابقة للأعوام 2021–2023.

1.1.3. التحاق الطلبة بمؤسسات التعليم العالي

بالنظر إلى معدل الالتحاق الإجمالي (Gross Enrollment Rate) في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، فقد بلغ 45.6% في العام الدراسي 2022/2021. ويوضح الشكل رقم (1) توزيع نسب الالتحاق وفقًا للجنس والمنطقة الجغرافية.

معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم العالي، حسب المنطقة الجغرافية والجنس، 2022-2021

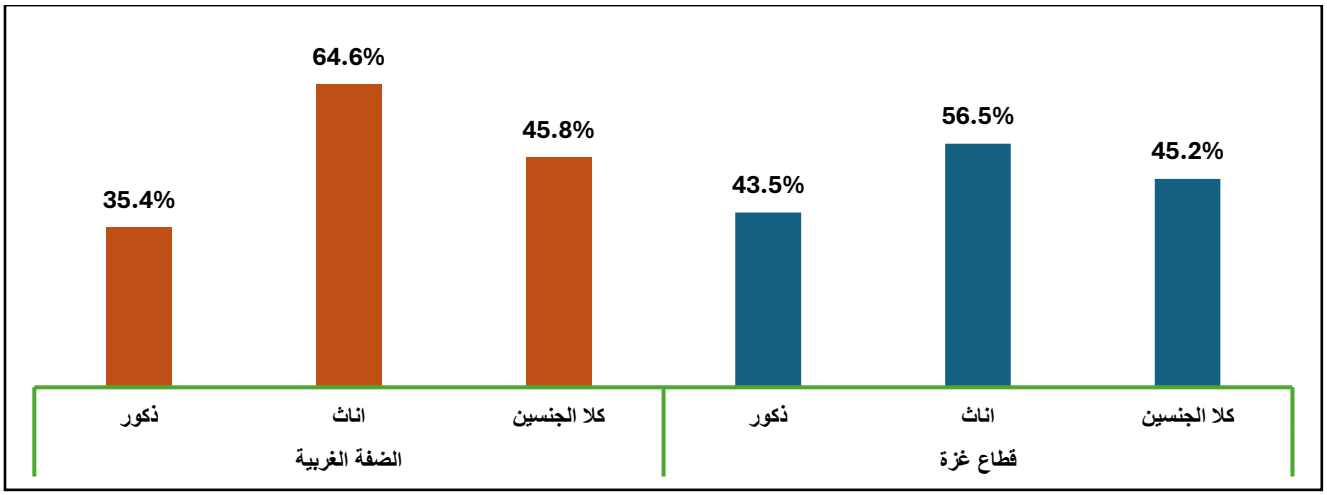

حيث إنّ معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي في فلسطين مرتفعٌ نسبيًّا مقارنةً بدول الإقليم، وكذلك مقارنةً بالمعدل الدولي لهذا المؤشر. ويوضح الشكل (2) أدناه مقارنةً بين معدل الالتحاق بالتعليم العالي في دولة فلسطين ومجموعة من الدول الأخرى.

معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم العالي، دول/ أقاليم مختارة، 2022/2021

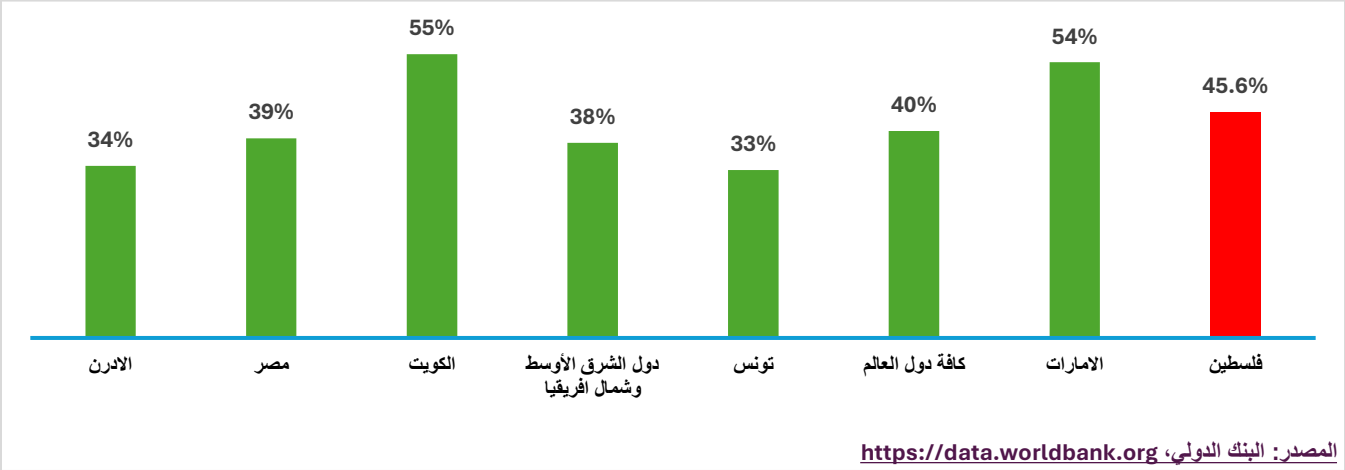

وبالنسبة للطلبة المسجّلين والمنتظمين في الدراسة بمؤسسات التعليم العالي، فقد بلغ عددهم (225,137) طالبًا وطالبة خلال العام الدراسي 2024/2023، موزعين كما يلي: (136,477) في مؤسسات الضفة الغربية، و(88,660) في مؤسسات قطاع غزة. أما من حيث التوزيع حسب الجنس، فقد بلغ عدد الإناث (140,829) طالبة، وعدد الذكور (84,308) طلاب.

وقد التحق غالبية الطلبة بالجامعات، إذ بلغت نسبتهم 87% من إجمالي الطلبة المسجَّلين، بينما التحق 7% منهم بالكليات الجامعية، و6% بكليات المجتمع المتوسطة.

أما من حيث التوزيع حسب الدرجة العلمية خلال العام الدراسي 2024/2023، فقد بلغ عدد الطلبة المسجَّلين لدرجة الدبلوم المتوسط (34,085) طالبًا وطالبة، شكّلت الإناث منهم نسبة 52%. وفي درجة البكالوريوس، بلغ عدد الطلبة المسجَّلين (178,105)، وكانت

نسبة الإناث 65%. أما على مستوى الدراسات العليا، فقد بلغ عدد المسجَّلين لدرجة الماجستير (10,446) طالبًا وطالبة، ولدرجة الدكتوراه (897) طالبًا وطالبة. في حين بلغ عدد الطلبة المسجَّلين لدرجة الدبلوم العالي (26) طالبًا وطالبة، شكّلت الإناث منهم نسبة 58.%

كذلك بلغ عدد الطلبة المسجَّلين لشهادة الدبلوم المهني المتخصص (106) طلاب وطالبات، بلغت نسبة الإناث بينهم 57%، كما بلغ عدد المسجَّلين للحصول على شهادة التأهيل التربوي (956) طالبًا وطالبة، شكّلت الإناث منهم نسبة 75%.

الشكل رقم (1): تطور اعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة (2019/2018 – 2024/2023)

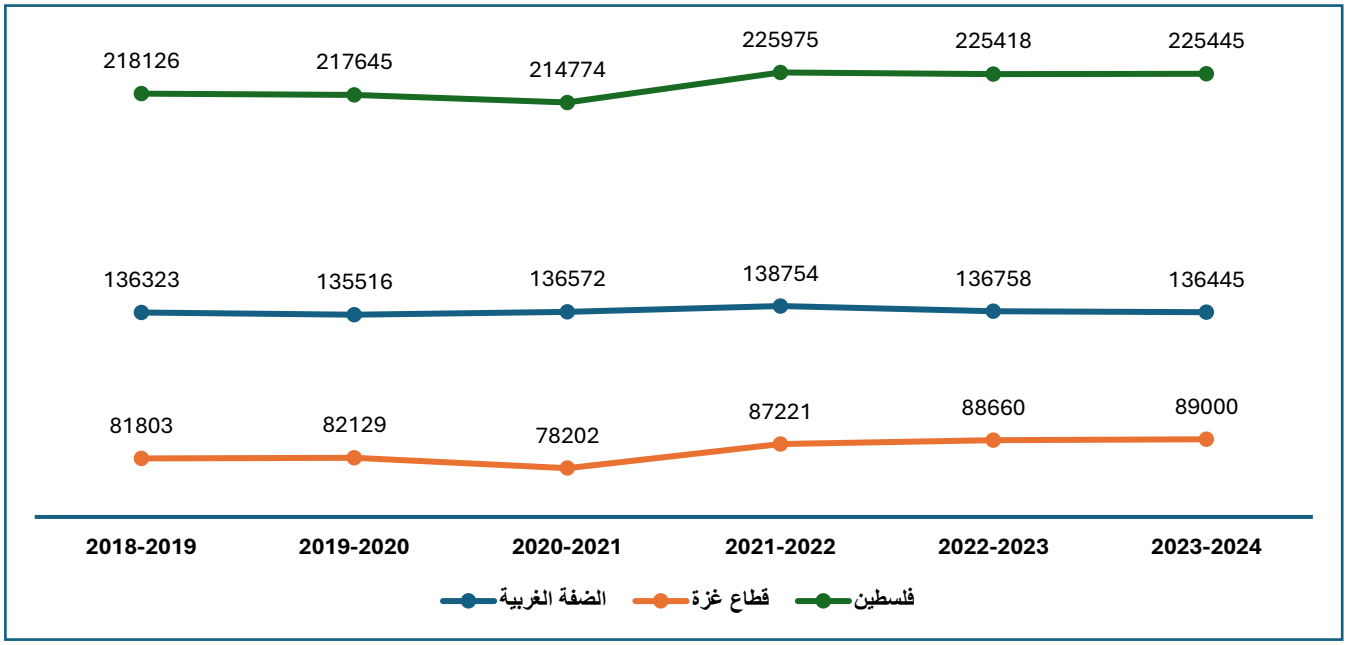

وفيما يتعلق بالطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي، فقد بلغ عددهم (62,722) طالبًا وطالبةً للعام الأكاديمي 2024/2023، منهم (38,631) من الإناث و(24,091) من الذكور. وتوزَّع هؤلاء الطلبة بحسب الدرجات العلمية على النحو الآتي: (42,967) طالبًا وطالبةً في درجة البكالوريوس، و(15,760) طالبًا وطالبةً في درجة الدبلوم المتوسط، و(3,116) طالبًا وطالبةً في درجة الماجستير، و(240) طالبًا وطالبةً في درجة الدكتوراه، و(18) طالبًا في درجة الدبلوم العالي. كما التحق (566) طالبًا وطالبةً ببرنامج شهادة التأهيل التربوي، شكَّلت الإناث منهم ما نسبته 55%، بالإضافة إلى (94) طالبًا وطالبةً التحقوا ببرامج الدبلوم المهني المتخصص.

ظهر الجدول رقم (1) نموًّا ملحوظًا في الالتحاق ببرامج الدبلوم المتوسط بنسبة تقارب 57% خلال الفترة بين العامين الدراسيين 2017/2016 و2024/2023 (44% لدى الذكور مقابل 71% لدى الإناث)، في حين شهدت درجة البكالوريوس تراجعًا في الإقبال بنسبة 6%. وعلى المستوى النسبي، ارتفعت نسبة الطلبة الملتحقين ببرامج الدبلوم المتوسط من إجمالي الطلبة الجدد من 18% عام 2017/2016 إلى 25% عام 2024/2023، مع ملاحظة ارتفاع قدره 9% لدى الإناث مقابل انخفاض قدره 8% لدى الذكور.

وتحمل هذه الأرقام دلالات مهمة؛ فهي تعكس توجهًا متزايدًا من الطلبة نحو البرامج التقنية التي تقدمها كليات وبرامج الدبلوم المتوسط، وهو توجّهٌ يعكس نجاح السياسات التي انتهجتها الوزارة في هذا المجال. كما تشير إلى انخفاضٍ واضح في أعداد الطلبة الملتحقين بالبرامج

التقليدية لدرجة البكالوريوس في الجامعات، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التي يعاني منها خريجو هذه البرامج. ويؤكد ذلك تنامي الوعي لدى الطلبة وأُسَرهم بأهمية اختيار التخصصات المتوافقة مع احتياجات سوق العمل. وفي الوقت ذاته، تبرز هذه الأرقام الحاجة الملحّة إلى استثمارات أكبر من قِبَل الوزارة والجهات المشرفة على برامج الدبلوم المتوسط، لتطوير البُنية التحتيّة وتحسين جودة البرامج المقدمة، بما يضمن مواكبة النمو في المهارات والتخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

الجدول (1): توزيع الطلبة الجدد في مؤهلي الدبلوم والبكالوريوس

السنة الاكاديمية	دبلوم متوسط			البكالوريوس			المجموع العام		
	أنثى	ذكر	كلا الجنسين	أنثى	ذكر	كلا الجنسين	أنثى	ذكر	كلا الجنسين
2017/2016	4,807	5,239	10,046	28,239	17,509	45,748	33,046	22,748	55,794
2018/2017	5,066	5,879	10,945	28,444	17,606	46,050	33,510	23,485	56,995
2019/2018	5,494	6,278	11,772	27,735	16,349	44,084	33,229	22,627	55,856
2020/2019	5,550	6,451	12,001	28,691	16,397	45,088	34,241	22,848	57,089
2021/2020	5,403	5,345	10,748	26,421	15,485	41,906	31,824	20,830	52,654
2022/2021	7,158	7,321	14,479	30,030	17,397	47,427	37,188	24,718	61,906
2023/2022	8,064	7,449	15,513	28,143	15,443	43,586	36,207	22,892	59,099
2024/2023	8,241	7,519	15,760	28,073	14,894	42,967	36,314	22,413	58,727

فيما يتعلق بمجالات الدراسة (التخصّصات الرئيسية)، أظهرت البيانات الخاصة بالعام الأكاديمي 2024/2023 تراجعًا في أعداد الطلبة الملتحقين بالتخصصات التقليدية، كالأعمال والإدارة والقانون، والعلوم الاجتماعية والطبيعية، والهندسة، مقابل إقبالٍ ملحوظٍ ومتزايدٍ على تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة والرفاه (انظر الشكل 2).

ويعود هذا الإقبال المتزايد على تخصصات تكنولوجيا المعلومات إلى قيام مؤسسات التعليم العالي باستحداث العديد من البرامج المرتبطة بهذا المجال، مثل برامج الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، وعلم الحاسوب. كما حصلت عدة مؤسسات تعليمية على اعتمادات رسمية لبرامج الطب والتمريض وغيرها من المهن الصحية.

الشكل رقم (2): توزيع الطلبة الجدد وفق مجالات الدراسة للعامين الأكاديميين (2024/2023، 2018/2017)

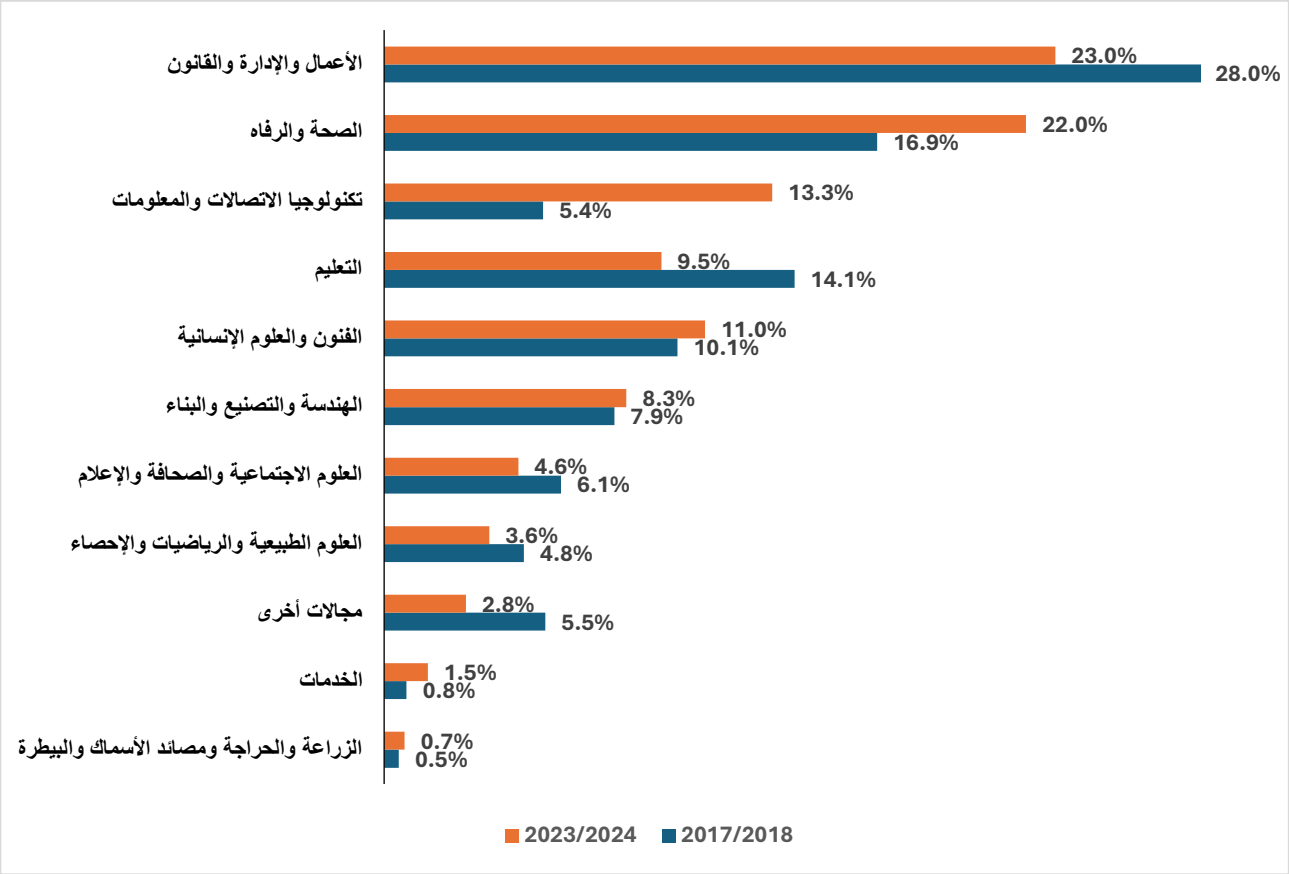

1.1.4- الخريجين

بلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي 43,211 طالبًا وطالبةً مع نهاية العام الدراسي 2023/2022، حيث بلغت نسبة الإناث 64.2% من إجمالي عدد الخريجين، فيما شكّل الذكور النسبة المتبقية (انظر الشكل 3). وبمراجعة تطوُّر أعداد الخريجين خلال السنوات الخمس الماضية، يُلاحظ وجود تفاوتٍ واضح بين المؤسسات الواقعة في الضفة الغربية وتلك الموجودة في قطاع غزة؛ إذ يشهد عدد الخريجين في الضفة الغربية زيادة مستمرة، في حين يُسجَّل انخفاضٌ في قطاع غزة. ويمكن عزو هذا التفاوت بشكل رئيس إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يفرضها الحصار الإسرائيلي والأوضاع الاقتصادية المتردية في القطاع. كما لوحظ أنَّ العدد الأكبر من الخريجين كان في تخصصات الأعمال والإدارة والقانون، إذ بلغ 11,707 طالبًا وطالبة، مقابل 9,169 في تخصصات الصحة والرفاه، و2,857 في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل رقم (3) أدناه الى توزيع الخريجين حسب الجنس ومجال الدراسة نهاية العام الدراسي 2023/2022.

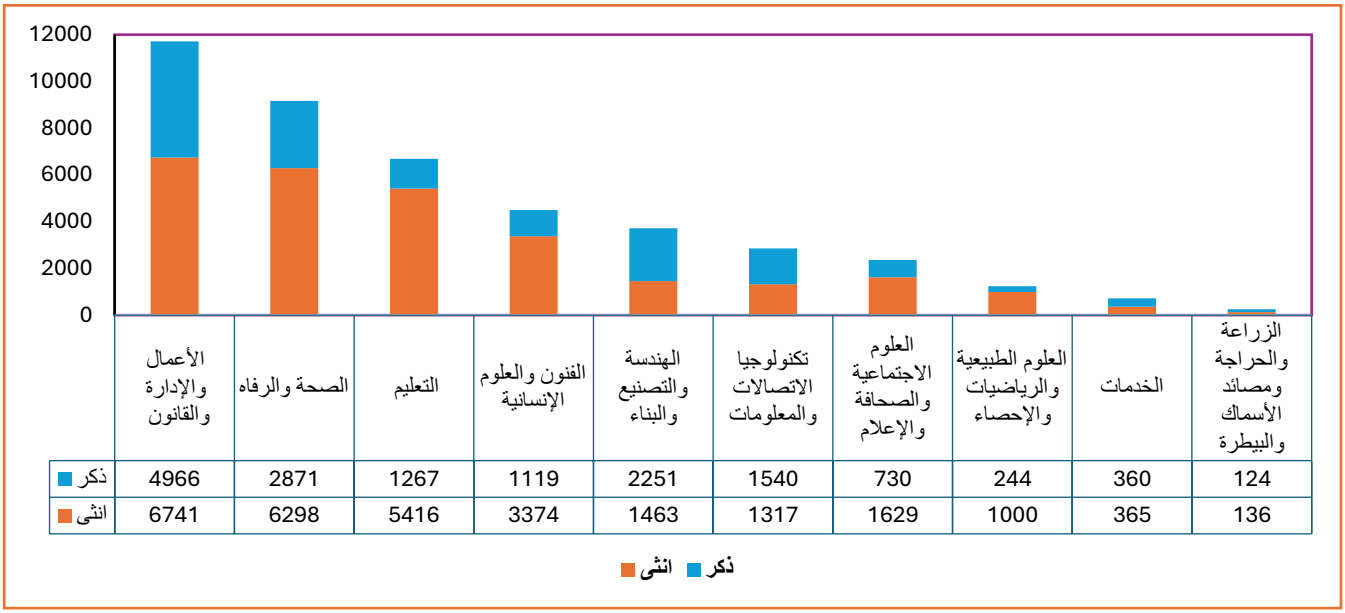

	الأعمال والإدارة والقانون	الصحة والرفاه	التعليم	الفنون والعلوم الإنسانية	الهندسة والتصنيع والبناء	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام	العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء	الخدمات	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة
ذكر	4966	2871	1267	1119	2251	1540	730	244	360	124
انثى	6741	6298	5416	3374	1463	1317	1629	1000	365	136

انعكست الأعداد التراكمية السنوية للخريجين على نِسَب بطالة مرتفعة في سوق العمل، تركزت بين الشباب وخريجي الجامعات، وخاصة من الإناث. فعلى سبيل المثال، تشير بيانات مسح القوى العاملة للعام 2022 إلى أن نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة من الشباب الخريجين (19–29) سنة، الذين يحملون درجة دبلوم متوسط فأعلى، قد بلغت 48.5% (38% للذكور مقابل 66% للإناث). كما بلغت نسبة البطالة نحو 36.1% في الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15–24 سنة، و30.7% بين الفئة التي تتراوح أعمارها بين 25–34 سنة، مما يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. هناك فرق جوهري بين نسب الذكور والإناث العاطلين عن العمل مقارنة بعدد سنوات التعليم؛ إذ تنخفض البطالة في فلسطين مع ارتفاع مستوى التعليم في أوساط الذكور، في حين ترتفع بين الإناث. ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير في نسب مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل، حيث تنمو هذه النسبة بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل، مقارنة بالذكور.

1.1.5. البحث العلمي

لم يعد البحث العلمي مجرد نشاط أكاديمي أو رفاهية علمية، بل ومنذ زمن طويل بات يُعد المحرك الأساسي للتنمية، ومحفزاً كبيراً للتقدم الاقتصادي وتطور المجتمعات، حيث بات النمو الاقتصادي في أغلب دول العالم يرتبط بشكل مباشر بزيادة معدلات الإنفاق على البحث العلمي والابتكار، حيث سعت الوزارة إلى رفع مستوى البحث العلمي في فلسطين، إيماناً منها بدوره الكبير في تحقيق التنمية والتطور في شتى المجالات الحيوية، وإسهامه في بناء اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة. لذلك، تضمنت الخطط الاستراتيجية السابقة للوزارة الارتقاء بمستوى البحث العلمي كأحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، كما تم إنشاء مجلس البحث العلمي في عام 1998 كجهاز لرسم سياسات البحث العلمي، وكجهة مشرفة على رعاية وتطوير البحث العلمي في فلسطين، وذلك استناداً إلى قانون التعليم العالي رقم (1998/11).

وفي عام 2019، أُعيد تشكيل مجلس البحث العلمي بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2019، بحيث يشمل أعضاءً من خارج المؤسسات التعليمية، وذلك حرصاً من الوزارة على دمج المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتعظيم الاستفادة من البحث العلمي وانعكاسها على واقع المجتمع الفلسطيني.

يتجلى واقع البحث العلمي في فلسطين ضمن بيئة تتشابك فيها التحديات مع الفرص، حيث ترسم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ملامح المشهد البحثي الراهن، فعلى الرغم من تواضع الإسهامات الفلسطينية في الإنتاج العلمي مقارنة بدول محيطة كالأردن ومصر وسوريا والعراق، فقد أظهر الباحثون الفلسطينيون قدرة لافتة على التكيف والإبداع بالرغم من ضغوط الواقع السياسي الصعب إلى جانب محدودية فرص التمويل.

بحسب قاعدة بيانات Scimago (1996–2023)، احتلت فلسطين المرتبة 101 عالمياً في حجم إنتاجها البحثي، بواقع 15,201 بحث فقط، أي ما يمثل أقل من 0.02% من مجمل المنشورات العالمية. في المقابل، جاءت الأردن في المرتبة 62 بحوالي 82 ألف بحث (0.10%)، وتلتها مصر في المرتبة 37 بعدد يقترب من 389 ألف بحث (0.49%). أما سوريا والعراق، فحلتا في المركزين 106 و56 على التوالي.

وقد شهدت في فلسطين زيادة ملحوظة في عدد المنشورات، لاسيما في مجالات الطب والهندسة والعلوم الاجتماعية، فقد سُجلت زيادة متوسطة بنحو 21% في المنشورات الموثقة في قاعدة بيانات Scopus بين عامي 2018 و2023، وارتفع أيضاً معدل الاستشهاد بالأبحاث الفلسطينية إلى 1.71، وهو رقم يفوق المتوسط العالمي البالغ 1.

شكل رقم (4): التوزيع النسبي للبحوث العلمية الفلسطينية المنشورة في قاعدة بيانات (سكوبس) حسب مجالات البحث الرئيسة

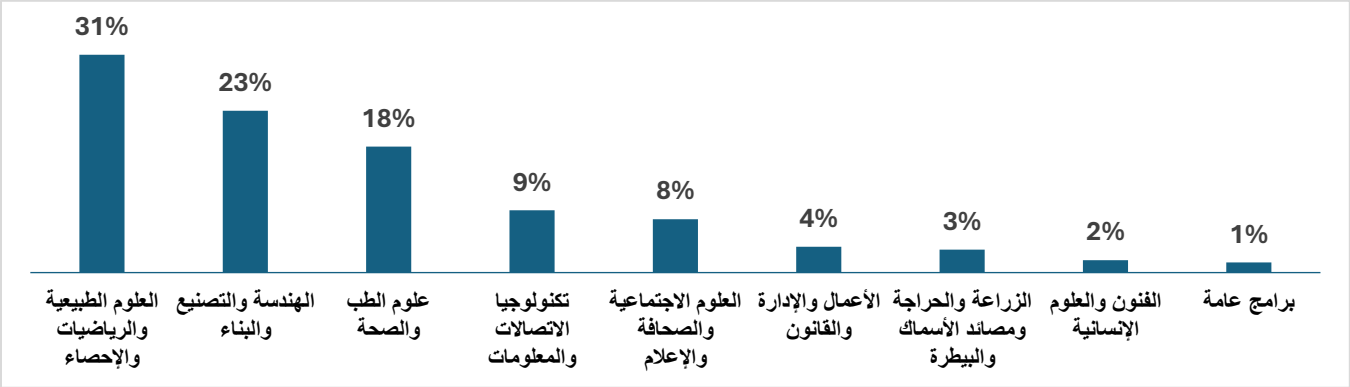

المصدر: قاعدة بيانات Scopus – آب 2023

ومن الملاحظ أن معظم الأبحاث الفلسطينية ترتكز على الجوانب النظرية أو الإنسانية، مع ضعف نسبي في الدراسات التطبيقية والتجريبية التي تساهم في تطوير منتجات أو خدمات تخدم الصناعة والسوق، كما لا يتجاوز التعاون البحثي بين الأوساط الأكاديمية والشركات

التجارية نسبة 1.3% من مجمل المشروعات البحثية، وهو ما يسلط الضوء على صعوبة ربط مخرجات البحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية. ورغم ذلك، بدأت بعض المبادرات في تحسين مستوى التعاون، لا سيما عبر شراكات بين الجامعات والصناعات المحلية في مجالات الطاقة والزراعة والصحة، إلا أن الحاجة ما تزال ماسة لاستراتيجيات أوسع وأشمل تضمن استدامة هذا التعاون وتعزيز أثره في التنمية.

أما المجلات الأكاديمية الفلسطينية، فتواجه صعوبات في تعزيز حضورها الدولي، نظراً لقلة الموارد والبنى التحتية التي تعزز جودة النشر والمنافسة العالمية؛ فلا يتجاوز عدد المجلات الفلسطينية المدرجة ضمن Scopus أربع مجلات فحسب، مقارنة بـ 18 مجلة أردنية و93 مجلة مصرية. وفي المقابل، تقدم منصة معامل التأثير والاستشهادات العربي (ARCIF) صورة أكثر تفاؤلاً، إذ أدرجت 18 مجلة فلسطينية لعام 2023، فضلاً عن 34 مجلة أخرى مصنفة ضمن معامل التأثير العربي، وهو ما يشير إلى نمو نسبي في هذا المضمار.

على صعيد التمويل، يعد نقص المخصصات المالية حجر عثرة أساسياً أمام تطور البحث العلمي في فلسطين؛ إذ لا يتعدى إنفاقها على البحث والتطوير نسبة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي (قرابة 19 مليون دولار سنوياً)، في حين يبلغ المتوسط العالمي 2.6%، ويصل في الشرق الأوسط إلى 1.59%، حيث يعزز هذا الواقع اتساع الفجوة مع دول مجاورة، إذ تخصص الأردن نحو 340 مليون دولار، وتستثمر مصر قرابة 4.8 مليارات دولار في البحث والتطوير.

وتعد الجامعات الفلسطينية المحرك الرئيس للبحث العلمي، لكنها غالباً ما تنحصر في الأبحاث الأكاديمية التقليدية، ولم تحقق التحول الكامل نحو جامعات بحثية، كما يظل الدعم المالي المقدم للأبحاث متواضعاً، إذ يوجه غالباً لتغطية تكاليف النشر ومكافآت الباحثين، بدلاً من تمويل مستمر لمشاريع بحثية طموحة، ويمكن رصد نحو 80 مركزاً بحثياً في الجامعات الفلسطينية، فضلاً عن قرابة 97 مؤسسة بحثية خارج الجامعات يعاني أغلبها توقفاً أو ضعفاً مؤسسياً وهيكلياً.

على الرغم من كل ذلك، هناك مؤشرات إيجابية تظهر في ازدياد أعداد الباحثين الفلسطينيين؛ فوفقاً لـScopus ، بلغ عددهم أكثر من 8,659 باحثاً وباحثة خلال العقد الماضي، مع معدل نمو سنوي يناهز 20%، لكنه يظل رقماً محدوداً إذا ما قورن بغيره في المنطقة، علاوة على ابتعاده عن المتوسط العالمي البالغ نحو 7,800 باحث لكل مليون نسمة.

كما ارتفع عدد براءات الاختراع المسجلة إلى سبع براءات عام 2021، وعشر براءات عام 2022، ومثلها عام 2024. وهي أرقام لا تعكس نمواً موازياً في الابتكار، مما يشير إلى استمرار هيمنة الطابع النظري على البحث العلمي، وهو ما يحد من إسهامه في التنمية والنمو الاقتصادي.

1.2. أهم النتائج المحققة في الخطة الاستراتيجية السابقة خلال الفترة (2021-2023)

على الرغم من أن فترة الخطة الاستراتيجية السابقة قد عانت من تحديات جمة، حيث تزامنت مع انتشار وباء كورونا وتداعياته، كذلك الأزمة المالية التي عصفت بالحكومة نتيجة القرصنة الإسرائيلية لأموال المقاصة وانخفاض الدعم الخارجي، إلا أنه قد تم تحقيق مجموعة من الإنجازات على مستوى الأهداف الاستراتيجية ضمن هذه الخطة. ويمكن اختصار هذه الإنجازات بما يأتي، حسب الأهداف، علماً بأن مؤسسات التعليم العالي كان لها التدخلات الأكبر من جانبها في تنفيذ هذه الخطة كونها كانت خطة قطاعية وضعت على مقدمي خدمة التعليم العالي مسؤولية بالتوازي مع مسؤولية الوزارة في تحقيق النتائج والمستهدفات.

1.2.1 الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2021-2023

تم رصد الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها على مستوى الأهداف الاستراتيجية، والتي ما زالت بحاجة إلى تدخلات لاستكمال تحقيقها، وذلك على النحو الآتي:

❖ **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي**

ضمن النتيجة الأولى المتمثلة بـ "بنية تحتية تساعد على تحسين عملية التعليم والتعلم"، تم الانتهاء من أعمال البناء والتشطيب، وتم تسليم مشروع مبنى جامعة القدس المفتوحة – فرع رام الله، كما بدأت أعمال التشطيب والتجهيز لمبنى جامعة القدس المفتوحة – فرع طوباس، وجامعة فلسطين التقنية – فرع العروب. كذلك، تم افتتاح مكاتب للتعليم العالي في كل من: (جنين، طوباس، قلقيلية، طولكرم، القدس، بيت لحم، أريحا).

أما ضمن النتيجة الثانية المتعلقة بـ "هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية"، فقد قامت الوزارة، من خلال إداراتها المختلفة، بمجموعة من التدخلات والمشاريع، منها ما يرتبط مباشرة بتطوير المنصات التعليمية الإلكترونية، وعقد ورشة عمل تدريبية متخصصة حول حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، إضافة إلى عقد أربع ورش عمل حول حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية للطواقم، بهدف تحقيق رؤية مشتركة في آليات تعزيز كفايات الخريجين وتحفيز برامج الريادة الشبابية.

وضمن النتيجة الثالثة المتعلقة بـ "برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عالٍ تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل"، تم تنفيذ العديد من التدخلات والمشاريع، أبرزها: إقرار نظام الهيئة للاعتماد والجودة، وإصدار التعليمات واللوائح والأدلة التنفيذية، إقرار سياسات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة من قبل مجلس الهيئة، اعتماد (380) برنامجاً أكاديمياً جديداً، بواقع (37%) برامج تقنية وثنائية، و(33%) دراسات عليا، و(30%) برامج بكالوريوس، ومعظم هذه البرامج تعد حديثة، نوعية، ورقمية، إغلاق، دمج، أو تجميد (220) برنامجاً لأسباب مختلفة، منها ضعف الإقبال، والزيادة المرتفعة في أعداد الخريجين، أو إغلاق فروع غير مطابقة للمعايير، أو دمج برامج لتطوير كفايات الخريجين، الحصول على تمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بقيمة (3 ملايين دولار) لتطوير عدد من البرامج الثنائية والبرامج التكاملية من خلال مشاريع البنك الدولي، استحداث دائرة المركز الوطني للاختبارات لقياس كفايات مخرجات طلبة البكالوريوس قبل التخرج، تحديث خطط ما يقارب (90) برنامجاً معتمداً، وتوحيد الخطط الدراسية لبرامج الدبلوم وفق المنهجية المعيارية الوطنية، إصدار

تعليمات البرامج الثنائية والتكاملية، إصدار تعليمات المركز الوطني بخصوص اختبار الكفايات الوطنية، إجراء تقييم شامل لـ (80) برنامجاً أكاديمياً معتمداً سنوياً في المؤسسات.

❖ **الهدف الاستراتيجي الثاني: تيسير التحاق آمن وشامل وعادل**

في إطار النتيجة الثانية المتعلقة بـ "تحسين عدد وقيمة القروض والمنح المتاحة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي المحلية"، قام صندوق إقراض الطلبة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الفترة الممتدة من العام الأكاديمي 2020/2019 وحتى عام 2022، بمنح (66,655) قرضًا، موزعًا على مؤسسات التعليم العالي في الوطن، بمبلغ إجمالي قدره (13,906,521.00) دينارًا أردنيًا. وقد خُصصت هذه المبالغ من الأموال المُحصلة من الخريجين والكفلاء. كما تولّت الإدارة العامة للمنح والخدمات الطلابية توفير (8,526) منحة ومقعدًا دراسيًا داخل فلسطين وخارجها خلال الفترة ذاتها (2019–2022)

❖ **الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة.**

في إطار النتيجة الأولى المتعلقة بـ "التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد القائم على المعرفة، والحلول الابتكارية، والتنمية المحلية"، نفذت الوزارة مجموعة من التدخلات، أبرزها :إطلاق الجائزة الوطنية للبحث العلمي السنوية، ومسابقة الطالب الباحث السنوية، ومسابقة البنك الإسلامي الفلسطيني للبحث العلمي، ومسابقة البحث العلمي القانوني بالتعاون مع ديوان الجريدة الرسمية، وتنفيذ مشاريع التعاون الفرنسي (المقدسي) في البحث العلمي .كما نظّمت الوزارة دورات تخصصية تسهم في بناء قدرات العاملين في مؤسسات التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية مع المجلس الأعلى للإبداع والتميّز بهدف احتضان المشاريع البحثية المتميزة، ودعم تنفيذ المشاريع البحثية الممولة من الوزارة، إلى جانب دعم الأفكار الإبداعية لدى الطلبة. أما فيما يتعلق بالنتيجة الثانية، التي تنص على أن "البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي"، فقد تم تفعيل الاشتراك في مشروع SESAME، وتنفيذ لقاءات تعريفية بالمشروع، وإعداد نداءات بحثية ضمن اتفاقية تفاهم مع البرنامج المقدسي (الفرنسي) .كما شاركت الوزارة في اللجنة الوطنية للتعاون البولندي، ونظّمت ورشة وطنية لتعزيز وتطوير منظومة البحث العلمي، بمشاركة 200 باحث، إلى جانب إعداد وثيقة الأولويات البحثية لسبعة قطاعات. علاوة على ذلك، شاركت الوزارة في مؤتمرات دولية متخصصة بتطوير شبكات البحث والتعليم، كما بدأت خطوات تطوير الشبكة الوطنية للبحث العلمي، إلى جانب إطلاق البوابة البحثية الفلسطينية، التي تشمل مجموعة من الخدمات المخصصة لدعم الباحثين الفلسطينيين.

❖ **الهدف الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً**

في إطار النتيجة الأولى، "أنظمة تعليمية متطورة تواكب التقدم، وتربط مخرجات التعليم التقني بمتطلبات التنمية المحلية (تعليم تكاملي، مراكز الكفايات)"، قامت الوزارة بتطوير البنية التحتية للكليات التقنية الحكومية في العروب، والأمة، ورام الله، ودير البلح، بتمويل من الحكومة الألمانية. كما أجرت دراسة حول جاذبية التعليم التقني بتمويل خارجي، ووقّعت مذكرة تفاهم مع منظمة اليونسكو ضمن مشروع TVET 4 FUTUREلتعزيز التعليم التقني، إلى جانب تطوير برامج تقنية وفق المنهجية الوطنية المعيارية، بمشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج. أما في إطار النتيجة الثانية، "برامج وخطط دراسية مرتبطة بسوق العمل ومتطلباته"، فقد تم تطوير (10) خطط دراسية وفق المنهجية المعيارية، وتشكيل الجسم التنسيقي لقيادة ملف الريادة والإبداع لطلبة مؤسسات التعليم العالي .كما نفذت الوزارة مسابقة المبادرات التطوعية بالشراكة معUNDP ، حيث تم تمويل (4) مبادرات فائزة لدعم الخدمة المجتمعية .بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برامج تدريبية للخريجين في الريادة والتوظيف بالتعاون مع صندوق التشغيل الفلسطيني، إلى جانب إبرام شراكات مع مؤسسات دولية مثل الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ومؤسسة "فلسطينيات"، وUNDP، ومركز التعليم البيئي، كما تم تمكين الطلبة الموهوبين من المشاركة في الفعاليات الثقافية العربية. وفيما يتعلق بالنتيجة الثالثة، "كادر أكاديمي وفني مؤهل في المجالات الفنية والتربوية والمنهاجية المتخصصة"، فقد تم تدريب (300) محاضر مهني وتقني في التخصصات المطلوبة في سوق العمل، بتمويل من وكالة التنمية الألمانية للتعاون الفني . كما تم تأهيل محاضري الكليات التقنية لتدريس مساق "مكافحة الفساد" لتعزيز النزاهة في مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى تأهيل مشرفي برنامج "تعرّف إلى عالم الأعمال" ومتابعة تطبيقه .علاوة على ذلك، نفذت الوزارة برامج تدريبية في ريادة الأعمال، وأهلّت مدققين داخليين لجودة التعليم التقني والمهني، إلى جانب تنفيذ برنامج تدريبي متخصص لمحاضري التخصصات السياحية، ضمن مشروع DO TVET بالتعاون مع الوكالة الألمانية. وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة نسب الالتحاق ببرامج التعليم التقني، تم الاعتماد المبدئي لأربع كليات ضمن جامعة نابلس التقنية، والحصول على تمويل من GIZ لتطوير برامج ثنائية وتكاملية .كما تم دعم (5) مشاريع ريادية صغيرة للخريجات، لتعزيز مشاركة الإناث في التخصصات التقنية. أما في مجال دعم التحاق ذوي الإعاقة بالتعليم التقني، فقد تم تنفيذ أنشطة متنوعة لتحسين واقع الفئات المهمشة، بما في ذلك تنفيذ السنة الأولى من مشروع "أمل" لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، إلى جانب إطلاق مشروعWLIOD 3 ، الذي شمل (100) ورشة عمل، بالإضافة إلى أنشطة تدريبية ولقاءات حوارية لتعزيز القيادات الشابة، ونشر مفاهيم حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، فضلًا عن إعداد المساق الموحد لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

❖ **الهدف الخامس إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته**

في إطار تعزيز السياسات العامة الخاصة بتحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قامت الوزارة بإعداد تشريعات خاصة بالتعليم العالي، من أبرزها: مشروع قانون معدل لقرار بقانون التعليم العالي، بالتنسيق مع ديوان الجريدة الرسمية، ومشروع تعليمات معدلة لتسجيل مراكز البحث العلمي، ومشروع نظام التعليم المفتوح، ومشروع نظام التعليم الإلكتروني، ومشروع نظام الرسوم التي تتقاضاها الوزارة، ومشروع نظام إنشاء وترخيص مؤسسات التعليم العالي. وفي إطار مأسسة وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما يتماشى مع مسؤولياتها ومهامها، تم اعتماد (45) مؤشرًا ضمن نظام المتابعة والتقييم، ويجري العمل على قياسها. كما قامت الوزارة بإصدار، ونشر، وتعميم الدليل الإحصائي للعام 2022/2021، واستكمال تطوير وحوسبة بوابة التعليم العالي للخدمات الإلكترونية، ومعادلة

(1,605) شهادة صادرة عن مؤسسات تعليم عالٍ غير فلسطينية أو أنظمة ثانوية عامة أجنبية، بالإضافة إلى المصادقة على (110,793) شهادة لطلبة مؤسسات التعليم الفلسطينية والعربية. كما تم تنفيذ العديد من مشاريع أنظمة المعلومات، مثل: نظام الموارد البشرية والخدمات الداخلية، ونظام معلومات التعليم العالي(TEMIS) ، ونظام متابعة الخريجين(GTS) ، ونظام إدارة المراسلات والأرشفة الإلكترونية. أما فيما يتعلق بتطوير الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي، فقد تم تنفيذ مجموعة من التدخلات، أبرزها: إعداد هيكل تنظيمي عصري ومرن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي واعتمادها وفق الأصول، وإعادة تسكين موظفي الوزارة على الهيكل التنظيمي الجديد المعتمد.

1.2.2. أبرز الإنجازات المحققة عام 2024م – عام الطوارئ.

أدى العدوان الإسرائيلي، منذ 7 أكتوبر 2023، إلى دمار واسع وشامل في قطاع التعليم العالي في غزة، مستهدفًا الطلبة والأكاديميين والبنية التحتية للمؤسسات التعليمية. وتشير الإحصائيات المرصودة إلى تدمير أكثر من 90% من مباني ومرافق مؤسسات التعليم العالي، ما بين دمار كلي وجزئي، حيث يشمل أغلبها تدميرًا كليًا. وعلى الصعيد البشري، أسفر العدوان عن استشهاد أكثر من (160) من الكوادر العاملة في المؤسسات الأكاديمية، من بينهم ثلاثة رؤساء جامعات، إلى جانب استشهاد أكثر من (1,000) طالب وطالبة، وإصابة وفقدان الآلاف من أفراد أسرة التعليم العالي في غزة. وفي إطار جهودها لدعم التعليم العالي في القطاع وتعزيز استمراريته، نفذت الوزارة خلال عام 2024 العديد من التدخلات، حيث وضعت خطة شاملة للإغاثة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، مع إبقاء مجلسي التعليم العالي ورؤساء الجامعات في حالة انعقاد دائم. كما نفّذت الوزارة مبادرة "الطالب الزائر"، التي أتاحت لآلاف الطلبة من غزة التسجيل في جامعات الضفة الغربية، إلى جانب توفير أكثر من (1,250) منحة ومقعدًا دراسيًا، بالتعاون مع دول شقيقة وصديقة. كذلك، سهّلت الوزارة المصادقة الإلكترونية على أكثر من (2,000) وثيقة أكاديمية صادرة عن مؤسسات قطاع غزة، وتابعت شؤون الطلبة الدارسين في الخارج، وعملت على تحسين ظروفهم بالتنسيق مع وزارة الخارجية والسفارات الفلسطينية.

وفي سياق المناصرة الدولية، أعدّت الوزارة تقارير دورية حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق التعليم، ونظّمت عشرات اللقاءات مع شركاء دوليين لحشد الدعم. كما أطلقت ماراثون "معًا لوقف الإبادة المعرفية" لدعم مؤسسات التعليم العالي، وسهّلت تمكين طلبة الدراسات العليا الدارسين في الخارج من مناقشة أطروحاتهم عن بُعد، وساهمت في تسهيل حصول الخريجين المقترضين من صندوق إقراض الطلبة على شهاداتهم الجامعية من خلال إجراءات خاصة. إلى جانب ذلك، أطلقت الوزارة برامج ومبادرات إغاثية بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية، وساعدت مؤسسات التعليم العالي في حفظ بياناتها، وتوفير مساحات تخزين آمنة لضمان استمرارية عملها الأكاديمي والإداري.

حققت الوزارة إنجازات نوعية في مختلف المجالات، حيث عالجت (1,260) طلب معادلة شهادات خارجية، وصدّقت (83,856) وثيقة أكاديمية، كما أعلنت عن (2,512) منحة دراسية، وقدّمت منحة فخامة الرئيس لـ (94) طالبًا، ليصل إجمالي المستفيدين المستمرين إلى (810)، مما رفع العدد الإجمالي للمنح والمقاعد الدراسية خلال العام إلى (3,399). وفي إطار الإقراض الطلابي، استفاد (7,274) طالبًا من صندوق الإقراض، بقيمة (2,747,126) دينارًا أردنيًا، فيما تم تحصيل (2,669,331) دينارًا أردنيًا من الخريجين. كما أطلقت الوزارة دليل الأولويات البحثية الوطنية، وفعّلت الشبكة الوطنية للبحث العلمي، ونفّذت مسابقات ومشروعات بحثية، إلى جانب اعتماد (68) برنامجًا أكاديميًا جديدًا، وتجميد أو إغلاق (45) برنامجًا لمواءمة احتياجات سوق العمل.

وشهد التعليم التقني تنفيذ الامتحان التطبيقي الشامل في دورتين، وتطوير خطط دراسية ومساقات جديدة. أما في مجال الإرشاد الطلابي، فقد أصدرت الوزارة النشرة الإرشادية لطلبة الثانوية العامة، ونفّذت برامج تدريبية ورياضية وثقافية متنوعة. وعلى صعيد التعاون الدولي، وُقّعت اتفاقيات مع دول شقيقة وصديقة، وتمت المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية. وفي إطار تحديث البنية التحتية الإلكترونية، تم ترقية أنظمة الأمن السيبراني، وتطوير الشبكة البحثية، وتعزيز الربط الإلكتروني مع مؤسسات التعليم العالي. كما أُدرجت أربع خدمات جديدة ضمن منظومة "حكومتي"، واختُتم العام بإنجاز أكثر من (1,900) معاملة إدارية في مجال الموارد البشرية.

1.3. تحليل الفجوات في الاستهدافات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية

قامت الوزارة بالتقدّم نحو تحقيق عدد من الأهداف والقضايا التطويرية التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية (2021–2023)، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التعليم العالي في الوطن. ومع ذلك، لا تزال العديد من الأهداف والنتائج الاستراتيجية بحاجة إلى استكمال الجهود لتحقيقها، وسيتم الإشارة إليها لاحقًا بالفجوات أو نقاط الضعف والتحديات، والتي تعود في معظمها إلى الأزمة المالية التي تواجه الحكومة، وعدم تخصيص الموازنات الضرورية لتنفيذ عدد من المشاريع الهامة والحيوية التي تضمنتها الخطة السابقة، إلى جانب التراجع الملحوظ في الدعم الخارجي بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك، كان لجائحة كورونا وتداعياتها أثر كبير على مسار تنفيذ بعض المشاريع والمبادرات، فضلًا عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، والتي أسفرت عن تدمير واسع لمنظومة التعليم العالي، سواء على مستوى البنية التحتية، أو المرافق والتجهيزات، كما أدت إلى استشهاد عدد كبير من الأكاديميين والعلماء والباحثين والعاملين والطلبة، فضلًا عن حرمان نحو (88,000) طالب وطالبة من استكمال دراستهم والحصول على تعليم نوعي. إلى جانب ذلك، فإن الحصار والإغلاق المفروض من قبل الاحتلال في الضفة الغربية يؤدي إلى عدم استقرار وانتظام العملية التعليمية في العديد من الفترات.

وفيما يلي أبرز الفجوات التي تستوجب العمل عليها في إطار جهود الوزارة ومؤسسات التعليم العالي التطويرية والإصلاحية خلال سنوات الاستراتيجية المقبلة.

1.3.1. أبرز الفجوات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي.

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال جودة التعليم العالي في فلسطين تواجه عددًا من التحديات .ففي مجال البرامج الأكاديمية، لا تزال الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل قائمة، في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. كما تعاني بعض البرامج الصحية والطبية من محدودية التدريب العملي وضعف المهارات التطبيقية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز تطبيق سياسات وإجراءات ضمان الجودة وتطويرها لمواكبة المعايير العالمية، فضلًا عن وضع سياسات وتعليمات واضحة لتنظيم عملية التعليم والتقييم الإلكتروني والمدمج، الذي تتبناه مؤسسات التعليم العالي، لا سيما في حالات الطوارئ. ولا يمكن إغفال تأثير سياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي تفرض قيودًا على الحركة وتعيق العملية التعليمية، إلى جانب الدمار الواسع الذي خلفته الحرب على قطاع غزة، والتي ألحقت ضررًا جسيمًا بمنظومة التعليم العالي هناك.

وفيما يلي ملخص لأبرز الفجوات المرتبطة بجودة ونوعية مخرجات التعليم العالي، والتي تستدعي مزيدًا من الجهود والتدخلات لتعزيز مضامين الجودة.

- حرب الإبادة على قطاع غزة وما خلفته من دمار واسع وخسائر جسيمة في مكونات منظومة التعليم العالي، مما فاقم حجم التحديات والفجوات المرتبطة بجودة المخرجات، الأمر الذي يستدعي بذل مزيد من الجهود التي تعمل عليها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والشركاء، من خلال خطط وتدخلات الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار، لضمان استمرارية مسيرة التعليم العالي في القطاع.
- انخفاض فرص التدريب العملي وضعف اكتساب المهارات التطبيقية في برامج العلوم الصحية والطبية.
- ضعف الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل، حيث تفتقر العديد من المؤسسات إلى شراكات فاعلة مع مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يقلل من فرص التدريب العملي والتوظيف للطلبة بعد التخرج.
- سياسات وإجراءات ضمان الجودة، حيث تحتاج منظومة الاعتماد والجودة في التعليم العالي إلى تعزيز وتطوير لمواكبة المعايير العالمية، وضمان مرونة المؤسسات التعليمية في التكيف مع المتغيرات، بما يشمل الحاجة إلى وضع تعليمات واضحة لتنظيم العملية التعليمية والتقييم الإلكتروني والمدمج.
- ضعف توظيف قواعد بيانات سوق العمل، وانخفاض عدد الدراسات الدورية حول الكفايات والمهارات التخصصية والتطبيقية المطلوبة لسوق العمل، مما يصعّب على مؤسسات التعليم العالي توجيه برامجها وتخصصاتها بما يتناسب مع هذه الاحتياجات.
- الاستدامة في البنية التحتية والمرافق، حيث تواجه بعض المؤسسات تحديات في تبنّي ممارسات الاستدامة، مثل البناء الأخضر.

1.3.2 أبرز الفجوات في الاستهدافات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الثاني: تيسير التحاق آمن وشامل وعادل

بالرغم من الإنجازات التي تحققت في الخطة السابقة على صعيد تطوير البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية، ودعم تمكين الطلبة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، لا تزال هناك فجوات تحول دون ضمان التحاق شامل وعادل للطلبة في فلسطين، وفق ما يظهره معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي، بالإضافة إلى وجود حالات الانقطاع عن التعليم نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، أو صعوبة التنقل، أو عدم مواءمة مرافق مؤسسات التعليم العالي ومناهج التدريس مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة بمختلف أشكالها.

ولا تزال بعض المؤسسات بحاجة إلى تحسين بنيتها التحتية واعتماد سياسات داعمة لضمان وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى التعليم العالي . أما فيما يتعلق بالطلبة من ذوي الدخل المنخفض، فإن المؤسسات التعليمية، إلى جانب صندوق إقراض الطلبة، تعاني من محدودية الموارد المالية المخصصة لدعم الطلبة المحتاجين، مما يعرض هؤلاء الطلبة لخطر التسرب أو عدم مواصلة التعليم العالي، نتيجة عجزهم عن تسديد الرسوم الدراسية أو توفير المستلزمات التعليمية .ومن بين التحديات في هذا الإطار، يواجه صندوق الإقراض تحديات خاصة تتعلق باستدامة التمويل وضعف آليات التحصيل. علاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز برامج الإرشاد والتوجيه الأكاديمي، لضمان مساعدة الطلبة على اختيار البرامج التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم، وتلك التي تتمتع بطلب عالٍ في سوق العمل.

وتزداد هذه التحديات حدة بسبب صعوبة التنقل بين المناطق المختلفة، لا سيما القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الطلاب والمبتعثين إلى الخارج، وخاصة في قطاع غزة، مما يحرم الطلبة من فرص التعليم والتطوير والتواصل الأكاديمي على نطاق أوسع.

وفيما يلي ملخص لأبرز الفجوات المتعلقة بوصول الطلبة إلى التعليم العالي وتمكينهم من الاستمرار فيه.

- نتائج حرب الإبادة على قطاع غزة، حيث خلّفت تحديات جسيمة حالت دون وصول ما يزيد عن (88,000)طالب وطالبة إلى التعليم العالي بشكل آمن وشامل وعادل .فقد بات معظم الطلبة غير قادرين على سداد التزاماتهم المالية تجاه مؤسساتهم التعليمية، إلى جانب تدمير 90% من المباني والمرافق التعليمية، وفقدان الأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية، مما أدى إلى انهيار شبه كامل في منظومة التعليم العالي في القطاع.
- مواءمة البنية التحتية والبرامج للطلبة ذوي الإعاقة، إذ لا تزال مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى توسيع نطاق مواءمة الأبنية والمرافق والبنية التحتية، إلى جانب تكييف المناهج والمصادر التعليمية، بما يتناسب مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة بمختلف أشكالها.
- محدودية المصادر المالية لدعم الطلبة المحتاجين، حيث تعاني المؤسسات التعليمية، إلى جانب صندوق إقراض الطلبة، من شحّ في الموارد المالية المخصصة لتمويل الطلبة من ذوي الدخل المحدود، مما يحدّ من قدرتهم على الالتحاق بالتعليم العالي والاستمرار فيه.
- توقف الدعم الخارجي والمحلي لصندوق إقراض الطلبة، مع تراجع إيرادات التحصيل من المقترضين وكفلائهم، مما أدى إلى تفاقم أزمة التمويل واستدامة خدمات الصندوق.
- انخفاض حجم التمويل والإيرادات لصندوق الإقراض، حيث يواجه الصندوق تحديات كبيرة في جمع الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الطلبة، بالإضافة إلى ضعف آليات التحصيل، مما يهدد استدامة التمويل.
- صعوبة التنقل بين المناطق الجغرافية، حيث يواجه الطلبة قيودًا مشددة على التنقل بين المناطق المختلفة، والتي قد تتفاقم نتيجة السياسات الإسرائيلية المفروضة .كما تستمر التحديات المرتبطة بالتنقل والتواصل بين قطاع غزة والخارج، مما يؤثر سلبًا على فرص التعليم والتطوير الأكاديمي للطلبة في تلك المناطق.

1.3.3. أبرز الفجوات في الاستهدافات المرتبطة بالهدف الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة

على الرغم من القفزة التي حققتها الوزارة ومؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة نتيجة تركيز الجهود على الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، لا تزال هناك العديد من الفجوات التي تتطلب اهتمامًا لتعزيز البحث العلمي في فلسطين. فمن جهة، يعاني الباحثون من محدودية القدرة على إعداد مقترحات بحثية تنافسية في البرامج العالمية، بسبب انخفاض فرص التدريب وبناء القدرات، وضعف الاستفادة من الفرص

البحثية المتاحة .ومن جهة أخرى، هناك قصور في الاستفادة من قنوات التواصل والتشبيك بين الباحثين وبين الشركات المحلية والإقليمية، مما يعيق تبادل الخبرات وتطبيق نتائج الأبحاث في معالجة المشكلات العملية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعد عدم استدامة مصادر التمويل عقبة كبرى أمام البحث العلمي، إذ تقل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير عن (0.1%) من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ .(2.6%) كما أن نقص التمويل المستدام والمتنوع يحدّ من قدرة الباحثين على تنفيذ مشاريعهم البحثية.

علاوة على ذلك، يركز العديد من الباحثين على الأبحاث النظرية دون إنتاج أبحاث تطبيقية تلبي احتياجات السوق المحلي، ويعزى ذلك إلى ضعف تطبيق السياسات والتعليمات التي تلزم بربط نتائج البحوث بالمشكلات المجتمعية، فضلًا عن أن العديد من الأبحاث تُعد لأغراض الترقية الأكاديمية فقط، دون تحقيق تأثير مجتمعي ملموس.

كما تعاني مؤسسات التعليم العالي من تواضع ربط نظم الترقيات والحوافز بإنجازات البحث العلمي التطبيقي، إلى جانب ضعف مواءمة رسائل الماجستير والدكتوراه مع القضايا المجتمعية الملحة .بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى آليات فعالة لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات قابلة للتسويق، لدعم الابتكار والمساهمة في تحقيق براءات الاختراع.

وفيما يلي ملخص لأبرز الفجوات المتعلقة بالبحث العلمي.

- فجوات مرتبطة بتعزيز قدرات الباحثين وتوسيع الشراكات البحثية محليًا ودوليًا، حيث تبرز الحاجة إلى برامج دورية لبناء قدرات الأكاديميين والطلبة في الكتابة البحثية والنشر في المجلات العلمية المدرجة في القواعد المرموقة .كما أن التعاون بين المراكز البحثية والباحثين مع القطاعات الإنتاجية لا يزال محدودًا، مما يعيق تطبيق نتائج الأبحاث في حل المشكلات العملية.
- نقص التمويل المستدام والمتنوع، إذ يعاني البحث العلمي في فلسطين من ضعف التمويل، حيث تُخصص ميزانيات محدودة لدعم الأبحاث، مما يحد من قدرة الباحثين على تنفيذ مشاريعهم البحثية وتطويرها.
- انخفاض الإنتاج البحثي التطبيقي للأكاديميين والطلبة، حيث يركز العديد من الباحثين على الأبحاث النظرية، مع قلة في الأبحاث التطبيقية التي تستهدف حل المشكلات العملية في المجتمع، مما يؤدي إلى فجوة بين الأبحاث الأكاديمية واحتياجات السوق.
- ضعف الاستفادة من فرص الشراكات البحثية ومشاريع الدعم البحثي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مما يؤثر سلبًا على تطوير القدرات البحثية وتعزيز جودة الإنتاج العلمي.
- تحديات مرتبطة بتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات قابلة للتسويق، حيث تفتقر المراكز البحثية إلى آليات فاعلة لربط نتائج الأبحاث بالمؤسسات الوطنية المعنية وتطبيقها عمليًا، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز دعم الابتكار، وتحقيق براءات الاختراع، وتوسيع فرص رعاية الابتكارات البحثية.

1.3.4. أبرز الفجوات في الاستهدافات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً

إلى جانب التدخلات والجهود التي تم تنفيذها خلال الخطة السابقة لتعزيز التعليم التقني في فلسطين، لا تزال هناك عدة فجوات تتطلب مزيدًا من التدخلات .من أبرز هذه الفجوات ضعف التدريب العملي والمهارات التطبيقية في بعض البرامج التقنية، حيث تركز العديد من البرامج على المناهج النظرية على حساب الجانب التطبيقي، مما يؤدي إلى نقص في المهارات العملية لدى الخريجين، ويجعلهم أقل تنافسية في سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من المؤسسات التعليمية من نقص في المعدات الحديثة والمختبرات المجهزة، مما يحد من قدرة الطلبة على اكتساب المهارات العملية اللازمة .كما يواجه الطلبة انخفاضًا في الفرص التدريبية العملية نتيجة ضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، مما يقلل من فرصهم في اكتساب الخبرات الميدانية.

علاوة على ذلك، لا تزال برامج التوجيه والإرشاد المهني بحاجة إلى تعزيز، مما يسهم في زيادة وعي الطلبة وأولياء الأمور بأهمية وجدوى التعليم التقني، خاصة في ظل انتشار مفاهيم مجتمعية خاطئة تعتبر التعليم التقني أقل شأنًا من التعليم الأكاديمي، مما يؤدي إلى ضعف الإقبال على هذه البرامج.

كما يواجه الطلبة، لا سيما ذوو الدخل المحدود، تحديات مالية تعيق التحاقهم بهذه البرامج واستمرارهم فيها .ومن التحديات الأخرى ضعف الشراكات القوية بين المؤسسات التعليمية التقنية والقطاع الخاص، مما يقلل من فرص تبني المشاريع الريادية الصغيرة ودعم الخريجين في دخول سوق العمل.

إلى جانب ذلك، تحتاج الخطط الدراسية إلى مراجعة مستمرة لضمان إدراج مهارات الابتكار، وريادة الأعمال، والرقمنة، بما يكفل تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة. كما يحتاج أعضاء الهيئة التدريسية والفنيون إلى دورات تأهيلية وورش عمل دورية للاطلاع على أحدث التقنيات والاتجاهات التدريسية والبحثية.

وتفتقر بعض المؤسسات إلى حاضنات تقنية تدعم الأفكار الإبداعية للطلبة وتوفر تمويلًا لها، مما يحد من قدرتهم على تحويل هذه الأفكار إلى منتجات وخدمات عملية.

أخيرًا، يؤدي انخفاض عدد الدراسات التحليلية المنتظمة حول احتياجات سوق العمل إلى محدودية توجيه الطلبة نحو التخصصات والمهارات الأكثر طلبًا في المستقبل، مما يزيد من الفجوة بين التعليم والتوظيف.

وفيما يلي ملخص لأبرز الفجوات المتعلقة بالتعليم التقني.

- التدريب العملي والمهارات التطبيقية، إذ ترتكز العديد من البرامج التقنية على المناهج النظرية على حساب التطبيق العملي، مما يؤدي إلى نقص في المهارات العملية لدى الخريجين، ويجعلهم أقل تنافسية في سوق العمل.
- البنية التحتية والتجهيزات، حيث تعاني العديد من مؤسسات التعليم العالي من نقص في المعدات الحديثة والمختبرات المجهزة، مما يحد من قدرة الطلبة على اكتساب المهارات التخصصية العملية اللازمة.

- التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي، هناك حاجة ملحّة لتعزيز وتوسيع نطاق برامج التوجيه والإرشاد، لرفع مستوى الوعي لدى الطلبة وأولياء الأمور بأهمية وجدوى التعليم التقني، مما ينعكس إيجابًا على زيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم.
- التحديات السياسية والاقتصادية، حيث تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية في فلسطين، بما في ذلك القيود التي يفرضها الاحتلال والوضع الاقتصادي العام، على فرص الالتحاق بالتعليم التقني، لا سيما بين ذوي الدخل المحدود، كما تحد هذه العوامل من فرص العمل المتاحة للخريجين وإمكانية تمكين مشاريعهم الريادية.
- مواءمة خطط برامج التعليم التقني مع سوق العمل، حيث تفتقر بعض البرامج التقنية إلى المرونة والتحديث المستمر بالتعاون مع القطاع الخاص، مما يؤدي إلى فجوة بين المهارات المكتسبة واحتياجات السوق الفعلية.
- ضعف الشراكات مع القطاع الخاص، إذ تفتقر المؤسسات التعليمية التقنية إلى شراكات قوية مع القطاع الخاص، مما يحد من فرص تبني المشاريع الريادية الصغيرة(Start–Up) ، ويقلل من الدعم المقدم للخريجين في دخول سوق العمل.
- الحاجة إلى رفع قدرات العاملين في الكليات التقنية، حيث يحتاج أعضاء الهيئة التدريسية والفنيون إلى دورات تأهيلية وورش عمل دورية، تتيح لهم التعرف على أحدث التقنيات والاتجاهات التدريسية والبحثية.
- انخفاض عدد الدراسات التحليلية الدورية لاحتياجات السوق، حيث يؤثر غياب الدراسات التحليلية المنتظمة على قدرة المؤسسات التعليمية على توجيه الطلبة نحو التخصصات والمهارات الأكثر طلبًا في المستقبل، مما يزيد من الفجوة بين التعليم والتوظيف.

1.3.5. أبرز الفجوات في الاستهدافات المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الخامس: إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته

بالرغم من الجهود المبذولة في تنظيم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وحوكمته، لا تزال هناك فجوات بارزة في الحوكمة والإدارة ورقمنة الأنظمة .فعلى مستوى التشريعات واللوائح، تتطلب القوانين المنظمة مراجعة وتحديثًا لمواكبة التطورات الحديثة ومتطلبات الحوكمة والمنافسة العالمية .كما تبرز الحاجة إلى تفعيل آليات أكثر كفاءة لمتابعة تنفيذ القرارات، ودعم الإدارة القائمة على النتائج واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة والبراهين. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز نظام الرقابة والجودة، وضمان نشر تقارير مؤشرات الأداء بانتظام، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة .وفي هذا السياق، يتطلب تطوير القدرات البشرية في الوزارة والمؤسسات التعليمية اهتمامًا أكبر في مجالات الشفافية والإدارة الرشيدة، إلى جانب الإسراع في رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية. كما توجد فجوات تتعلق بتطوير أنظمة مركز البيانات والأرشفة، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الحماية والأمن السيبراني، لضمان رفع كفاءة البنية التحتية الرقمية وتحسين استدامتها.

وفيما يلي ملخص لأبرز الفجوات المتعلقة بالحوكمة والادارة.

- تقادم التشريعات واللوائح، إذ تحتاج التشريعات واللوائح المنظمة لقطاع التعليم العالي إلى مراجعة وتحديث لمواكبة التطورات الحديثة، وتلبية احتياجات المؤسسات التعليمية، وتعزيز متطلبات الحوكمة والمنافسة، بما يتماشى مع الأنظمة العالمية الحديثة.
- متابعة القرارات وتعزيز أنظمة دعم القرار، هناك حاجة ملحّة لتفعيل آليات فعالة لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجالس الحوكمة، لضمان تطبيقها وتحقيق الأهداف المرجوة .كما يستدعي الأمر تعزيز الاستثمار في أنظمة دعم القرار، وترسيخ منهجية الإدارة بالأهداف المستندة إلى البيانات.

- الرقابة على الأداء والجودة، حيث تتطلب المنظومة التعليمية تعزيز أنظمة الرقابة على الجودة والأداء، وضمان نشر تقارير مؤشرات الأداء بشكل دوري، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.
- بناء قدرات الكوادر البشرية، إذ تتطلب الكوادر البشرية في الوزارة تعزيز قدراتها الإدارية والفنية، إلى جانب تطوير مهاراتها في مجالات الشفافية والنزاهة، لضمان تحقيق كفاءة إدارية عالية.
- تحديات رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، حيث تواجه الوزارة عقبات في رقمنة خدماتها وعملياتها الإدارية، نتيجة انخفاض فرص التمويل، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة، إضافةً إلى بعض التحديات المرتبطة بمقاومة التغيير سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- البنية التحتية التكنولوجية، حيث تحتاج الوزارة إلى تطوير وترقية البنية التحتية لمركز البيانات، بما يشمل أنظمة الحماية والأمن السيبراني والنسخ الاحتياطي، لضمان استمرارية وكفاءة العمليات التقنية والإدارية.

1.4. الدروس والعبر المستفادة

تعكس تجربة تنفيذ استراتيجية التعليم العالي في الأعوام السابقة مجموعة من العبر والدروس المستفادة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لضمان تطوير القطاع وتحقيق أهدافه بكفاءة أكبر، ومن أبرز هذه الدروس:

- ضرورة تبنّي نهج تخطيط استراتيجي مستند إلى بيانات دقيقة وتحليل معمّق، حيث أظهرت التجربة أن النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية يتطلب الاعتماد على بيانات دقيقة حول مدخلات وعمليات ومخرجات منظومة التعليم العالي، بما يشمل سوق العمل وتوجهات الطلبة .لذا، من الضروري تحسين أنظمة جمع وتحليل البيانات، وتطوير آليات ربطها بعمليات اتخاذ القرار لضمان فعالية التخطيط وتنفيذه.
- أهمية الشراكة الفاعلة بين التعليم العالي وسوق العمل، فقد أظهرت التجربة أن ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل يؤدي إلى فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين . لذا، فإن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوسيع فرص التدريب العملي، وتطوير برامج تعليم مرنة تتكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية يعد من الأولويات الضرورية لضمان جاهزية الخريجين لسوق العمل.
- تعزيز المرونة والجاهزية لمواجهة الأزمات والطوارئ، إذ أثبتت الأزمات، مثل جائحة كورونا وتصاعد العدوان والإجراءات الإسرائيلية، أن استمرارية العملية التعليمية تتطلب أنظمة تعليم مرنة قادرة على التكيف مع الظروف الطارئة .لذا، فإن تطوير سياسات مستدامة للتعليم الإلكتروني والمدمج، وتوفير بنية تحتية رقمية قوية، وتعزيز مهارات الكادر الأكاديمي في التدريس عن بُعد يعد من العوامل الأساسية لضمان استمرارية وجودة التعليم في مختلف الظروف.
- ضرورة إصلاح منظومة البحث العلمي وتعزيز الابتكار، فقد كشفت الاستراتيجية السابقة عن ضعف الاستثمار في البحث العلمي، وعدم كفاية التمويل المخصص له، مما أدى إلى محدودية تأثيره على التنمية الوطنية .لذا، فإن تبنّي سياسات تشجع البحث التطبيقي، وتحفيز التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في

مؤسسات التعليم العالي يعد من الأولويات التي لا يمكن إغفالها لضمان مساهمة البحث العلمي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

- تعزيز العدالة والشمولية في فرص التعليم العالي، فعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك حاجة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية للطلبة من الفئات المهمشة وذوي الإعاقة، وكذلك في المناطق الأقل حظًا .لذا، يتوجب العمل على تطوير سياسات تعزز تكافؤ الفرص، وتحسين البنية التحتية، وتوفير الدعم المالي، وتوسيع نطاق المنح الدراسية والقروض الميسرة لضمان إتاحة التعليم العالي للجميع.
- تعزيز الحوكمة الرشيدة والاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي، إذ أظهرت التجربة أن ضعف الحوكمة والاعتماد الكبير على الرسوم الدراسية كمصدر رئيسي للتمويل يشكل تهديدًا لاستدامة الجامعات .لذا، فإن تطوير سياسات تمويل أكثر استدامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتنويع مصادر الدخل عبر الشراكات والاستثمارات الأكاديمية يعد أمرًا جوهريًا لضمان استقرار واستمرارية مؤسسات التعليم العالي.
- تطوير تحديث التشريعات والسياسات بما يواكب التطورات العالمية، حيث إن بعض التشريعات الحالية أصبحت بحاجة لمواكبة التغيرات السريعة في مجالات التعليم العالي والتكنولوجيا. لذا، من الضروري مراجعة وتحديث الأطر القانونية والسياسات التنظيمية، لضمان جودة ومرونة أكبر في منظومة التعليم العالي في فلسطين، سيما فيما يتعلق بإقرار نظامي التعليم الالكتروني والتعليم المفتوح.

القسم الثالث (3):

رؤية القطاع واولويات العمل الاستراتيجي

3.1 رؤية القطاع

نظام تعليم عالٍ وبحث علمي متاح ومبتكر ومستدام، يرتقي بمعايير التميز العالمي، ويضمن العدالة والجودة، ويستجيب لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، مسهمًا بفعالية في بناء اقتصاد معرفي متطور، يدعم التنمية الوطنية، ويعزز تنافسية فلسطين محليًا ودوليًا.

تعكس هذه الرؤية التزامنا بتطوير نظام تعليم عالٍ وبحث علمي يجمع بين الابتكار والاستدامة، محققًا معايير التميز العالمي، وضامنًا لبيئة تعليمية ترتكز على العدالة والجودة .وقد تم اختيارها لما تحمله من مرونة واستجابة فاعلة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، إلى جانب قدرتها على دعم بناء اقتصاد معرفي متطور يعزز التنمية الوطنية. كما تستمد هذه الرؤية مضامينها من منطلقات استراتيجية تربط بين البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة، وتعزز الشراكات المبتكرة، لضمان تنافسية فلسطين على الصعيدين المحلي والدولي.

3.2 أولويات العمل الاستراتيجي

استنادًا إلى المشاورات الشاملة مع جميع الشركاء، إضافةً إلى البيانات والتوصيات الواردة في التقارير وورش العمل والدراسات، التي شكّلت أساسًا لتشخيص واقع التعليم العالي والبحث العلمي، تم استخراج أولويات العمل للاستراتيجية الجديدة. وقد تميّزت هذه الأولويات باستمراريتها واستكمالها للجهود المعتمدة في الاستراتيجية السابقة، مع توافقها مع أولويات ومبادرات ومرتكزات برنامج الحكومة، والبرنامج الوطني للتنمية والتطوير "المرحلة الأولى" 2025–2026، واستجابةً للتوجهات الإصلاحية والتطويرية لهذا القطاع. كما جاءت هذه الأولويات مستوعبة للمستجدات التي تميز الواقع الأكاديمي والبحثي على المستويين المحلي والدولي. وتجلّت أولويات العمل الاستراتيجي لتحقيق رؤية القطاع فيما يلي:

- **تعافي منظومة التعليم العالي في قطاع غزة،** من خلال تجنيد كل أشكال الدعم والمناصرة لخطط التعافي المبكر، لضمان استمرارية مسيرة التعليم العالي واستعادة أركانها الأساسية.
- **تعزيز جودة التعليم العالي،** عبر تطوير معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتحديث البرامج والخطط بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، وتحسين أساليب التدريس والتقييم، إضافةً إلى دعم التدريب المستمر لأعضاء الهيئات الأكاديمية، حيث يتجلى دور الوزارة من خلال الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بالجودة وتقييم الخطط والبرامج، الى جانب اعتماد البرامج الجديدة المقدمة من قبل المؤسسات، ومراجعة خطط البرامج القائمة، بالإضافة الى تنسيق الشراكات المحلية والدولية في اطار تعزيز جودة مخرجات التعليم العالي.
- **دعم الابتكار والاستدامة في البحث العلمي،** من خلال تهيئة بيئة بحثية محفّزة عبر تمويل المشروعات البحثية التطبيقية، وإنشاء مراكز تميّز بحثي، وتعزيز الشراكات البحثية الدولية ومع القطاعين العام والخاص، وربط مخرجات البحث العلمي بالتنمية الوطنية والاستدامة والابتكار، حيث تضمن الوزارة بالتعاون مع مجلس البحث العلمي على تحقيق مضامين تطوير منظومة البحث العلمي كماً ونوعاً.
- **ضمان العدالة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم العالي،** عبر توفير المنح الدراسية والمساعدات المالية للفئات المهمشة، ودعم صندوق إقراض الطلبة، وتوسيع برامج التعليم الأكاديمي والتقني لكافة فئات الطلبة، وتحسين البنية التحتية للجامعات لتكون أكثر شمولية وإتاحةً للجميع.
- **مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل،** من خلال تطوير البرامج الأكاديمية والتقنية وفق احتياجات السوق، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وإدخال التدريب الميداني كجزء أساسي من العملية التعليمية، ودعم ريادة الأعمال كمحور رئيسي في تأهيل الخريجين.
- **دعم التحوّل الرقمي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي،** عبر تبنّي سياسات للتعليم الإلكتروني والمدمج، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في التدريس والتقييم.

- **تعزيز الشراكات والتعاون الأكاديمي والبحثي محليًا ودوليًا**، من خلال بناء علاقات تعاون مع الجامعات الإقليمية والدولية، وتوسيع برامج التبادل الأكاديمي والطلابي والبحثي، ودعم المشروعات البحثية المشتركة، والاستثمار الأمثل للاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الشقيقة والصديقة، بما يعزز جودة التعليم والبحث، إضافةً إلى تسهيل التحاق الطلبة بمؤسسات التعليم العالي عبر المنح الدراسية.
- **رفع التنافسية الدولية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية**، عبر تعزيز الشراكات الدولية، وتحقيق أقصى استفادة من مشاريع واتفاقيات الدعم الدولي، وزيادة النشر في المجلات العلمية المرموقة، واستقطاب الكفاءات العلمية، وتطوير برامج أكاديمية تتماشى مع المعايير الدولية، بما يعزز قدرة الخريجين على المنافسة عالميًا.
- **تطوير التشريعات والسياسات الداعمة للإصلاح وتعزيز الحوكمة والاستدامة المالية**، من خلال تحديث القوانين والأنظمة لتعزيز الحوكمة، وتحسين آليات الرقابة وضمان الجودة، وتنويع مصادر التمويل عبر الشراكات والاستثمارات، وتطوير سياسات مرنة لمواكبة المتغيرات العالمية في قطاع التعليم العالي.
- **تعزيز ريادة الأعمال والابتكار بين الطلبة والباحثين**، من خلال دمج ريادة الأعمال في الخطط الدراسية، وتفعيل ودعم حاضنات ومسرّعات الأعمال، وتوفير حوافز لدعم المشروعات الابتكارية، وتشجيع الطلبة على تطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع والاقتصاد.
- **تعزيز برامج الأنشطة الطلابية لطلبة مؤسسات التعليم العالي على المستويات المحلية والعربية والدولية**، بما يسهم في تنمية المهارات الحياتية والقيادية لديهم، وتعزيز روح المبادرة والمشاركة الفاعلة في المجتمع الأكاديمي وخارجه.

تضطلع الوزارة التعليم العالي بدورٍ قياديٍ في تنسيق جهود الشركاء في اطار العمل على تلك الاولويات، عبر عقد مجالس الوزارة بشكل دوري، (مجلس رؤساء الجامعات، ومجلس البحث العلمي، ومجلس التعليم العالي)، إلى جانب لقاءات منتظمة مع الشركاء المحليين والدوليين.

وتُوجِّه الوزارة مسار الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لضمان مواكبة مخرجات الجامعات لاحتياجات سوق العمل والحدّ من البطالة، في حين تعزِّز الحضور الفلسطيني إقليميًا ودوليًا عبر التعاون مع المنظمات الدولية والاستفادة من مشاريع الدعم الأكاديمي والبحثي. ومن خلال هذه الآليات، يتحقّق تكامل الأدوار وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية، بما يسهم في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين.

3.3. الخطة الاسعافية لإغاثة التعليم العالي في قطاع غزة والتعافي المبكر وإعادة الاعمار.

أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي في شباط 2024 "خطة لاستئناف العملية التعليمية لطلبة المحافظات الجنوبية تتضمن تدخلات التعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء عدوان الاحتلال، ذلك مع الاقرار بصعوبة عودة مؤسسات التعليم العالي في القطاع بسرعة إلى حالتها السابقة، في ظل الواقع الذي فرضه العدوان منها ما يصعب تعويضه سيما من فقدان العلماء والاكاديميين، لذلك، قامت الوزارة بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي في الوطن ببناء التدخلات الاسعافية على ثلاثة محاور رئيسية: **أولاً**، تعميق التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في الضفة

الغربية وتلك في القطاع من خلال برنامج "الطالب الزائر. **ثانياً**، دعم عودة مؤسسات التعليم العالي في غزة إلى العمل، **كذلك**، تسهيل وتمكين وصول الطلبة إلى منصات التعليم الالكتروني. وفي هذا الإطار تضمن الخطة المرتكزات التالية:

1- تمكين مؤسسات التعليم العالي في شقي الوطن لمواجهة الوضع الطارئ وتعزيز جهود التعليم عن بُعد، وبما يخدم تسهيل وصول الطلبة الزائرين من مؤسسات التعليم العالي في غزة للخدمات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة او خارجها.
2- توفير الدعم والتجهيزات للازمة لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة لدعم عودتها للتعليم عن بُعد.
3- توفير دعم مالي لطلبة مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة لتسديد الرسوم الدراسية، مما يمكن المؤسسات من تغطية التزاماتها.
4- بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة والعاملين بأشكال مختلفة.
5- إيجاد حلول للمساقات العملية والسريرية التي تتطلب مشاغل او مختبرات.

وفيما يلي قائمة بأولويات الدعم لقطاع التعليم العالي في قطاع غزة خلال في إطار خطة الاستجابة الطارئة

#	التدخلات وألويات الدعم
1	ترميم وتطوير منظومة التعليم الالكتروني والخدمات الالكترونية وتجهيزاتها لدى مؤسسات التعليم العالي Cloud-based E-Learning + Datacenter-based E-Learning
2	تجهيز حرم جامعي ذكي E-Campus عدد (3) في ثلاث مناطق مختلفة، تخدم كافة طلبة الجامعات، بحيث تكون هذه المخيمات التعليمية الذكية مزودة بقاعات متنقلة مصممة بطريقة تعليمة تتوفر فيها كافة التجهيزات التعليمية والبنية التحتية، بالإضافة الى تجهيزها بمختبرات افتراضية لتوفير التعليم والتدريب العملي والسريري.
3	توفير الوسائل التقنية والإلكترونية (أجهزة لوحية، حواسيب محمولة، شرائح اتصال الكترونية) للفئات الأكثر احتياجا من الطلبة من الفئات الأكثر احتياجًا، للوصل الى التحاق شامل وعادل في مؤسسات التعليم العالي.
4	توفير الدعم المالي للطلبة لتسديد الرسوم الدراسية وبالتالي تمكين مؤسسات التعليم العالي من الإيفاء بالتزاماتها المادية
5	ترميم واصلاح ما تبقى من ابنية وبنية تحتية ومرافق ومختبرات وتجهيزات، لتمكين أكبر عدد ممكن من الطلبة من الانتظام في الدراسة سيما المساقات العملية والسريرية.
6	تحرير شهادات الخريجين للسنوات السابقة من المتعثرين ماليا وغير قادرين على سداد مستحقات مؤسساتهم من الرسوم الدراسية.
7	انشاء وحدات وعيادات متخصصة لدى كافة مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة تُعنى بتقديم برامج الدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي للطلبة والعاملين سيما ذوي الإعاقة ومن تعرضوا للصدمات.
8	ترميم وإعادة افتتاح مكاتب الوزارة لتقديم خدمات تصديق الشهادات واصدار الوثائق الأكاديمية وإدارة طلبات المنح الدراسية وتنفيذ الامتحان التطبيقي الشامل.

3.4. ترتيبات التعاون والتنسيق:

لضمان مواءمة جهود جميع الشركاء نحو تحقيق رؤية قطاع التعليم العالي وأولوياته الاستراتيجية، تتبنى وزارة التعليم العالي ترتيبات تعاون وتنسيق فاعلة .يشمل ذلك عقد اجتماعات دورية لمجالس الحوكمة، بما في ذلك مجلس البحث العلمي، ومجلس رؤساء الجامعات، ومجلس التعليم العالي، بالإضافة إلى لقاءات عمل منتظمة مع الشركاء المحليين والدوليين، لمراجعة واقع القطاع، ومناقشة التحديات والإنجازات، وتحديد سبل تعزيز الشراكة والتعاون المشترك. كما يتم التركيز على تعزيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، لضمان توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، والمساهمة في الحد من معدلات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، تولي الوزارة أهمية كبيرة لتعزيز الحضور الفلسطيني إقليميًا ودوليًا، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية الشريكة، والاستفادة من مشاريع الدعم الدولي، سواء على الصعيد الأكاديمي أو البحثي. وتضمن هذه الجهود التعاونية تنسيق وتكامل الأدوار بين جميع الشركاء، لتحقيق الأهداف المشتركة، والارتقاء بجودة التعليم العالي في فلسطين.

القسم الرابع (4):

الأهداف والنتائج الاستراتيجية، ومسار العمل الاستراتيجي

يُحدِّد هذا القسم الأهداف والنتائج الاستراتيجية التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، إلى جانب مسار العمل الاستراتيجي الذي يوضّح النهج المعتمد لتنفيذ هذه الأهداف .كما يستعرض التغييرات المرجوّة، وآليات التدخل، والسياسات المعتمدة، لضمان تحقيق رؤية القطاع بكفاءة وفعالية.

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي

بُنيت هذه المجموعة من النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية استنادًا إلى ما تحقق خلال الخطة السابقة، من توسع في مؤسسات التعليم العالي، وتوفير آليات للدعم والإرشاد الأكاديمي والمالي .ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، وتتطلب جهودًا أكبر لضمان التحاق أوسع، وعدالة أكبر في الوصول إلى التعليم العالي. من جهة، برزت الحاجة إلى سياسات وإجراءات أكثر فاعلية لتذليل العوائق الجغرافية والبنيوية، وتحسين فرص ذوي الإعاقة، مما يستدعي تكثيف الاستثمار في البنى التحتية الملائمة، واعتماد سياسات إدماج واضحة. ومن جهة أخرى، أصبح توفير فرص تمويل أوسع، ومنح وقروض طلابية أكثر شفافية وشمولية، ضرورةً ملحّة لمواجهة الارتفاع المستمر في تكاليف التعليم، وضعف القدرة على السداد لدى بعض الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على تطوير منصات الإرشاد الأكاديمي والمهني، وإدخال تخصصات حديثة تتماشى مع تطورات سوق العمل واحتياجاته، خاصةً في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة، يُعَدُّ عاملاً رئيسيًا في تعزيز فرص الطلبة.

وبهذا، فإن تكامل هذه النتائج والتدخلات يشكّل استجابة منطقية ومتكاملة للتحديات الراهنة، مما يعزز فرص تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، المتعلق بتوسيع نطاق الالتحاق، وضمان عدالة الوصول إلى التعليم العالي.

جدول (1): النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية للهدف الاستراتيجي الأول "الالتحاق"

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
النتيجة 1.1: تمَّ تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لزيادة نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي من جميع المناطق والفئات المجتمعية.	1.1.1 التوسع في مباني ومرافق مؤسسات التعليم العالي. 1.1.2 تبنّي معايير وإجراءات لزيادة مواءمة البنية التحتية والمرافق مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة. 1.1.3 اعتماد سياسات قبول تضمن عدالة وصول الطلبة ذوي الإعاقة وطلاب مناطق تعزيز الصمود إلى التعليم العالي. 1.1.4 تعزيز دور الإرشاد والتوجيه الأكاديمي والتقني لطلبة الثانوية العامة، وتطوير المنصات والأدوات الإرشادية، وإتاحتها للطلبة. 1.1.5 تشجيع مؤسسات التعليم العالي على افتتاح التخصصات الأكاديمية والتقنية الحديثة والجاذبة، ذات الطلب المرتفع في سوق العمل. 1.1.6 حشد الدعم المالي المحلي والدولي لصندوق إقراض الطلبة، وتوسيع قاعدة التحصيل من المقترضين، لتمكين الطلبة من الالتحاق بالدراسة.
النتيجة 1.2: زيادة قيمة وعدد القروض والمنح والإعفاءات المالية، وفق معايير منصفة وشاملة.	1.2.1 توسيع قاعدة المستفيدين من صندوق إقراض الطلبة، بناءً على معايير شفافة وعادلة. 1.2.2 تطوير آليات ومصادر تمويل مستدامة لزيادة موارد صندوق الإقراض، بما يشمل تعزيز فاعلية أدوات التحصيل. 1.2.3 زيادة الدعم المالي لصندوق الإقراض، وتوفير البيئة المناسبة لتمكينه من حشد الدعم المالي وتعزيز قدرته على تحصيل القروض السابقة. 1.2.4 زيادة عدد المنح والمقاعد الدراسية المتاحة للطلبة الفلسطينيين، من خلال تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، والاستغلال الأمثل لاتفاقيات التعاون المبرمة، كَمًّا ونوعًا. 1.2.5 التشجيع على إطلاق مبادرات مجتمعية لدعم أقساط الطلبة ذوي الدخل المحدود، والفئات المهمشة، وذوي الإعاقة.

<u>الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة</u>

تمَّ اختيار النتائج والتدخلات السياساتية استجابةً لمجموعة من التحديات المحورية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، أبرزها التغيرات المتسارعة في سوق العمل، ومتطلبات الثورة الرقمية، إلى جانب الحاجة الملحّة لتعزيز مهارات الطلبة والخريجين، بما يلبّي تطلعات التنمية المستدامة، ويواكب معايير الجودة والمرونة في ظل الظروف الطارئة. وفي ظل الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، برزت أهمية توسيع برامج الدراسات الثنائية والتعليم التكاملي، وتطوير شراكات مع القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يسهم في تأهيل طلبة يمتلكون مهارات تطبيقية وريادية متقدمة. كما دفعنا التركيز العالمي على الابتكار وتنمية المهارات الحياتية إلى تضمين وحدات تعليمية متخصصة في الريادة والرقمنة، وتفعيل دور مسرّعات وحاضنات الأعمال، وذلك لتعزيز جاهزية الخريجين لمتطلبات الأسواق

المستقبلية. ولضمان استدامة الجودة وتحسين الحوكمة، اعتمدت الحزمة المقترحة سياسات ترتكز على المرونة والتحديث والاستدامة، من خلال إقرار سياسات التعليم والتقييم الإلكتروني، وتطبيق الاختبار الوطني للكفايات التخصصية، واعتماد الإطار الوطني للمؤهلات، وتعزيز البنية التحتية الخضراء والاستدامة في الحرم الجامعي. ويعزز هذا النهج الشفافية والنزاهة من خلال إدماج مبادرات التوعية حول مكافحة الفساد والحفاظ على البيئة ضمن الخطط والبرامج الأكاديمية والأنشطة اللامنهجية، بما يرسّخ ثقافة مسؤولة لدى الطلبة. وبذلك، تشكل هذه النتائج والتدخلات استجابة شاملة للتحديات الراهنة والمستقبلية، وتحقيقًا للهدف الاستراتيجي الثاني، المتعلق بجودة التعليم العالي وارتباطه بتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

جدول (2): النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية للهدف الاستراتيجي الثاني "الجودة"

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية	
النتيجة 2.1 : برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.	2.1.1	توسيع برامج الدراسات الثنائية والتعليم التكاملي المتوافق مع أولويات التنمية، مثل التقنيات الزراعية، والطاقة النظيفة، والاقتصاد الرقمي.
	2.1.2	تحفيز مؤسسات التعليم العالي على عقد شراكات لتطوير برامج ثنائية، تجمع بين الدراسة النظرية والتدريب العملي في بيئة العمل.
	2.1.3	مراجعة وتحديث الخطط والبرامج الأكاديمية القائمة، بما يؤدي إلى برامج وخطط عصرية متوائمة مع المتطلبات الحديثة ومتطلبات الاستدامة.
	2.1.4	تشجيع مؤسسات التعليم العالي على اعتماد أنماط تعليم وتقييم حديثة ومبتكرة، ترتكز على التعلم النشط، والابتكار، والمشاريع التطبيقية.
النتيجة 2.2: تمّ تعزيز المهارات الحياتية والريادية والكفايات المجتمعية لدى الطلبة والخريجين.	2.2.1	تحديد المهارات المطلوبة من خريجي مؤسسات التعليم العالي وتقييمها من خلال أرباب العمل.
	2.2.2	إدخال وحدات تعليمية متكاملة في المناهج، تركز على المهارات الحياتية، إلى جانب المهارات الريادية والرقمية.
	2.2.3	الارتقاء بدور مسرّعات وحاضنات الأعمال داخل الحرم الجامعي، لإتاحة فرص دعم المشاريع والأفكار الريادية لدى الطلبة والخريجين.
	2.2.4	تضمين البرامج والخطط الدراسية والأنشطة اللامنهجية داخل المؤسسات، مبادرات وأنشطة توعوية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
	2.2.5	إدراج مبادرات وأنشطة توعوية حول البيئة وقضايا الاستدامة ضمن البرامج والخطط الدراسية والأنشطة اللامنهجية في مؤسسات التعليم العالي.
النتيجة 2.3: سياسات وإجراءات معززة للجودة، تحقق المرونة والاستدامة لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.	2.3.1	إقرار سياسات مرنة للمؤسسات في التدريس والتقييم خلال الظروف الطارئة، عبر تبنّي التعليم الإلكتروني والمدمج .
	2.3.2	توسيع نطاق الاختبار الوطني لقياس الكفايات التخصصية لخريجي درجة البكالوريوس .
	2.3.3	اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات العلمية .

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
	2.3.4 الاستغلال الأمثل لفرص ومشاريع الدعم والتعاون المتاحة عالميًا، لتطوير المنظومة الأكاديمية والبحثية، وتعزيز الحضور العالمي . 2.3.5 تشجيع البناء الأخضر وتطبيق معايير الاستدامة داخل المؤسسات ومرافق الوزارة . 2.3.6 حوكمة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية . 2.3.7 تطوير منصة إلكترونية مركزية مجهزة بكافة المتطلبات ومعايير الجودة، لخدمة منظومة التعليم الإلكتروني والتقييم في جميع المؤسسات.

<u>الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار</u>

تُشكّل محدودية الموارد وغياب التكامل بين الجهات البحثية وقطاعات التنمية أبرز التحديات التي دفعت إلى اختيار هذه الحزمة من النتائج والتدخلات .ومن أجل تعظيم الأثر التنموي للأبحاث التطبيقية، جاء إنشاء مركز وطني للعلوم والبحوث، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الناشئة، إضافةً إلى تحديث الوثيقة الوطنية للأولويات البحثية، وتوجيه المنح والحوافز نحو الأبحاث التطبيقية المرتبطة بالتحديات الوطنية.

ويكفل هذا التوجّه ربط نتائج الدراسات بالمؤسسات المعنية، وتعزيز فرص التمويل والشراكات محليًا ودوليًا، لضمان استدامة البحث العلمي، ودعم براءات الاختراع والابتكار .كما أن تحسين المكانة الدولية للباحثين الفلسطينيين في ظل المنافسة العالمية تطلّب الارتقاء بمعايير النشر العلمي، وتعزيز مهارات الباحثين والطلبة في مجالات البحث والنشر، وربط أنظمة الترقيات والحوافز بإنتاج معرفي ذي قيمة عملية.

ويدعم هذا النهج تأسيس بوابة إلكترونية موحدة، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص، لتحويل مخرجات البحث إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، مما يعزز دور مؤسسات التعليم العالي والباحثين في قيادة التنمية والابتكار.

جدول (3): النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية للهدف الاستراتيجي الثالث "البحث العلمي"

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
النتيجة 3.1: زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية المنتِجة، ذات الأثر الفعّال والمساهمة في عملية التنمية والابتكار.	3.1.1 إنشاء المركز الوطني للعلوم والبحوث، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الناشئة. 3.1.2 المراجعة الدورية للوثيقة الوطنية للأولويات البحثية وتحديثها وفق المستجدات والتوجهات الحديثة. 3.1.3 إطلاق منح وحوافز موجّهة للمشاريع البحثية التطبيقية، الملتزمة بالأولويات الوطنية والتنموية. 3.1.4 تطوير آليات فعالة تربط نتائج الأبحاث بالمؤسسات الوطنية المعنية، لضمان تطبيقها عمليًا على أرض الواقع. 3.1.5 دعم الابتكار، وتحقيق براءات الاختراع، وتعزيز فرص رعاية الابتكارات البحثية.

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
	3.1.6 توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، لضمان دعم فعّال للبحث العلمي والباحثين في فلسطين.
النتيجة 3.2: زيادة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة، وتعزيز مكانة الباحثين الفلسطينيين في المؤشرات الدولية.	3.2.1 تطوير معايير جودة للمجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث . 3.2.2 تحفيز مؤسسات التعليم العالي على ربط نظام الترقيات والحوافز والمكافآت بالبحث العلمي التطبيقي والمنتِج . 3.2.3 الاستمرار في رفع قدرات ومهارات الأكاديميين في مجال البحث والنشر . 3.2.4 تنمية وتعزيز مهارات البحث العلمي لدى الطلبة، وتشجيعهم على النشر والمشاركة العلمية. 3.2.5 إنشاء بوابة إلكترونية موحّدة لتوثيق الأنشطة البحثية والمشروعات المشتركة، وتسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات. 3.2.6 تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات، لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.

<u>الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة.</u>

تُشكّل الصورة النمطية السلبية للتعليم التقني، وضعف الارتباط بسوق العمل، وقلة البرامج الحديثة والشاملة أبرز التحديات التي استدعت اختيار هذه المجموعة من النتائج والتدخلات. فمن جهة، يُلبّي التوسع في البرامج التقنية، بالتعاون مع القطاع الخاص، الحاجة المُلحّة لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق، مع التركيز على تعزيز فرص التحاق الفئات المهمّشة، مثل الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن جهة أخرى، يتكامل ذلك مع المراجعة الدورية للمناهج وتحديثها، إلى جانب توفير الدعم المالي والمنح الدراسية، وإطلاق حملات إعلامية لتغيير الصورة المجتمعية النمطية عن التعليم التقني. كذلك، فإن تبنّي المسارات التعليمية المرنة، وإنشاء حاضنات الابتكار في الكليات التقنية، ورفع كفاءة الكوادر التدريسية، يضمن تخريج طلبة يمتلكون مهارات عملية وريادية متقدمة. وبهذا التوجه الشامل، يصبح التعليم التقني أداة فاعلة لدعم التنمية المستدامة، وردم الفجوة بين التعليم والتوظيف، وتحقيق جذب أوسع للطلبة، بما يعزز مستقبلهم المهني والاقتصادي.

جدول (4): النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية للهدف الاستراتيجي الرابع "التعليم التقني"

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
النتيجة 4.1: تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به	4.1.1 تنفيذ حملات توعية وإعلام وطنية لتحسين الصورة النمطية للتعليم التقني وزيادة الإقبال عليه. 4.1.2 تقديم حوافز مالية وغير مالية للطلاب، خاصة الفئات المهمشة (الإناث، ذوو الإعاقة، وذوو الدخل المحدود)، من ضمن ذلك تخصيص قروض من خلال صندوق اقراض الطلبة لتلك الفئات. 4.1.3 تطوير مراكز التوجيه والإرشاد المهني داخل الكليات التقنية لدعم اختيار الطلاب للمسارات التقنية المناسبة.

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
	4.1.4 توسيع وتحديث البرامج التعليمية التقنية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل والتطورات التكنولوجية. 4.1.5 تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب عملي للطلبة داخل المنشآت الصناعية والتجارية. 4.1.6 دعم إنشاء نوادٍ طلابية متخصصة في الريادة والابتكار داخل مؤسسات التعليم التقني.
النتيجة 4.2: مواءمة التعليم التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر.	4.2.1 تحديث المناهج والخطط الدراسية بشكل دوري لضمان توافقها مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، مع التركيز على المهارات الرقمية والخضراء والحياتية. 4.2.2 إدخال أنظمة التعليم التكاملي والتعلم بالممارسة لضمان تفاعل الطلاب مع بيئة العمل الحقيقية. 4.2.3 تطوير برامج تدريب المدربين والمعلمين لضمان اكتسابهم أحدث الأساليب التربوية والتقنية. 4.2.4 تعزيز استخدام التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني في المناهج التقنية والمهنية. 4.2.5 إنشاء شراكات بين المؤسسات التعليمية والشركات التكنولوجية الكبرى لدعم التدريب العملي والميداني. 4.2.6 تطوير حاضنات أعمال داخل الكليات لدعم المشاريع الناشئة للطلاب والخريجين. 4.2.7 إعداد أنظمة إدارة جودة لمؤسسات التعليم التقني وتدقيق العمليات داخل الكليات التقنية. 4.2.8 تحسين البنية التحتية وتزويد مؤسسات التعليم التقني بالمعدات الحديثة. 4.2.9 تطوير آليات القبول وتقييم الأداء والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم التقني. 4.2.10 تعزيز البحث العلمي التطبيقي داخل مؤسسات التعليم التقني لمعالجة تحديات القطاعات الإنتاجية. 4.2.11 تفعيل مجالس استشارية من الخبراء وأرباب العمل لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج والبرامج. 4.2.12 وضع آليات في الكليات لمتابعة الخريجين وتقييم أثر التعليم التقني على حياتهم المهنية.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور.

تمَّ اعتماد هذه الحزمة من النتائج والتدخلات في إطار تعزيز الحوكمة، والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدّمة للجمهور، لما لذلك من أثر مباشر في ضمان شفافية العمليات الإدارية، واعتماد القرارات المبنية على البيانات. وتتضمن هذه الحزمة مراجعةً وتحديثًا للتشريعات واللوائح الناظمة للتعليم العالي والبحث العلمي، وتفعيل آليات متابعة القرارات الصادرة عن مجالس الحوكمة، وتعزيز أنظمة الرقابة على الجودة والأداء، ونشر تقارير المؤشرات بصورة دورية. ويُعَدُّ تطوير أنظمة المعلومات والمستودعات الرقمية للبيانات ركيزةً أساسيةً لتوفير بيانات موثّقة، تُسهم في دعم صنع السياسات والتوجهات على أسس علمية مدروسة، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى الخدمات وجودتها. وضمن مسار التحول الرقمي، يهدف البرنامج إلى تطوير بوابة إلكترونية شاملة للخدمات، وإنشاء أرشيف رقمي متكامل للوثائق والبيانات، مما يرفع كفاءة الأداء المؤسسي، ويسهّل وصول المستفيدين إلى الخدمات. كما يعزز هذا التوجه قدرات المؤسسات في مجال الحماية والأمن السيبراني والنسخ الاحتياطي، مما يضمن حفظ الموارد واستمرارية العمل في مختلف الظروف. ويتكامل ذلك مع بناء قدرات الكوادر البشرية في مبادئ الشفافية والنزاهة والإدارة الرشيدة، بما يُعزّز ثقة المتعاملين، ويساعد على ترسيخ ثقافة فعالة للمساءلة والمحاسبة. ومن شأن هذه المنظومة المتكاملة أن ترفع من جودة التعليم العالي، وتُرسّخ بيئة عمل قادرة على مواكبة التطورات التقنية والإدارية.

جدول (5): النتائج الاستراتيجية والتدخلات السياساتية للهدف الاستراتيجي الخامس "الحوكمة والإدارة"

النتائج الاستراتيجية	التدخلات السياساتية
النتيجة 5.1: نظام حوكمة مؤسسي فعّال وشفّاف.	5.1.1 مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لعمل التعليم العالي والبحث العلمي. 5.1.2 تفعيل آليات متابعة القرارات الصادرة عن مجالس الحوكمة. 5.1.3 تعزيز الاستفادة من المستودعات الرقمية للبيانات في اشتقاق المؤشرات، وإجراء الدراسات، وتوظيفها في دعم القرار، وقياس النتائج ،والأثر للسياسات ،والمشاريع. 5.1.4 تفعيل أنظمة الرقابة على الجودة والأداء، ونشر تقارير مؤشرات الأداء بشكل دوري. 5.1.5 بناء قدرات الكوادر البشرية حول مبادئ الشفافية والنزاهة والإدارة الرشيدة.
النتيجة 5.2: رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.	5.2.1 تطوير بوابة الخدمات الإلكترونية، بحيث تشمل خدمات المنح الدراسية، والتصديق، ومعادلة الشهادات . 5.2.2 إنشاء المستودع الرقمي لبيانات مؤسسات التعليم العالي، وتحديثه دوريًا بشكل إلكتروني . 5.2.3 تطوير نظام أرشفة إلكتروني متكامل لبيانات ووثائق وأرشيف صندوق إقراض الطلبة . 5.2.4 تطوير البنية التحتية لأرشيف صندوق إقراض الطلبة، وتجهيزه بأنظمة الحماية والأمان . 5.2.5 رقمنة خدمات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة . 5.2.6 تطوير البنية التحتية لأرشيف معادلة الشهادات، وحوسبة جميع الملفات والبيانات الخاصة به 5.2.7 تطوير وترقية البنية التحتية لمركز البيانات، بما يشمل أنظمة الحماية، والأمن السيبراني، والنسخ الاحتياطي . 5.2.8 تحسين المرافق وتجهيزات مكاتب التعليم العالي المنتشرة في المحافظات.

لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2025–2027 بفعالية، وفقًا للموارد المالية المتاحة، تركز الوزارة على تنويع مصادر التمويل، من خلال: زيادة المخصصات الحكومية، وتوسيع الشراكات مع القطاعين الخاص والأهلي، الى جانب تعزيز فرص التمويل الخارجي عبر التعاون مع الجهات المانحة ومشاريع الدعم الدولي

الجدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي							
النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (السنة)	الاستهداف مع نهاية			البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
			2025	2026	2027	المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
النتيجة 1.1: تمَّ تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لزيادة نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي من جميع المناطق والفئات المجتمعية.	معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين (GER)	%45.6 (2023)	%45.8	%45.9	%46.0	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	نسبة الطلبة ذوي الإعاقة المسجلين سنوياً في مؤسسات التعليم العالي.	%0.2 (2023)	%0.4	%0.8	%1.1		
النتيجة 1.2: زيادة قيمة وعدد القروض والمنح والإعفاءات المالية، وفق معايير منصفة وشاملة.	نسبة الطلبة المستفيدين من صندوق اقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.	%71.6 (2023)	%75.0	%76.5	%78.0	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	عدد الطلبة الحاصلين على منح ومقاعد دراسية (داخلية وخارجية) سنوياً	2250 (2024)	2400	2450	2500		

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة							
النتائج	**المؤشر**	**قيمة المؤشر عند خط الأساس (السنة)**	**الاستهداف مع نهاية**			**البرنامج الوطني للتنمية والتطوير**	
			2025	**2026**	**2027**	**المبادرة التنموية الاستراتيجية**	**ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي**
النتيجة 2.1: برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.	عدد البرامج الاكاديمية والمهنية المستحدثة المتوائمة مع الحداثة ومتطلبات العصر وسوق العمل	90 (2023)	92	94	95	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	نسبة البرامج المطوّرة وفق متطلبات سوق العمل	%5 (2023)	%5.5	%6.0	%6.5		
النتيجة 2.2. تمَّ تعزيز المهارات الحياتية والريادية والكفايات المجتمعية لدى الطلبة والخريجين.	مستوى المهارات الحياتية لدى الطلبة الخريجين	82.58 (2022)	85	87	89	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
النتيجة 2.3: سياسات وإجراءات معززة للجودة، تحقق المرونة والاستدامة لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.	عدد تقارير متابعة وتقييم الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي	60 (2023)	65	68	70	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار

النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (السنة)	الاستهداف مع نهاية			البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
			2025	2026	2027	المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
النتيجة 3.1: زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية المنتِجة، ذات الأثر الفعّال والمساهمة في عملية التنمية والابتكار.	عدد براءات الاختراع الصادرة المسجلة لدى الجهات الرسمية في فلسطين سنويا.	**10**	**11**	**12**	**13**	**المبادرة السابعة:** التعليم من أجل التنمية	**الركيزة الرابعة:** الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	عدد الأبحاث العلمية الموجهة نحو قضايا التنمية المستدامة/ تراكمي Scopus	**813 (2022)**	**820**	**825**	**835**		
النتيجة **3.2. زيادة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة، وتعزيز مكانة الباحثين الفلسطينيين في المؤشرات الدولية.**	الإنتاجية البحثية في فلسطين – عدد الأبحاث المنشورة في مجلات مدرجة ضمن قواعد عالمية Scopus	**1903 (2022)**	**2100**	**2250**	**2350**	**المبادرة السابعة:** التعليم من أجل التنمية	**الركيزة الرابعة:** الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	معامل جودة البحوث العلمية (Nature Index)	**39 (2022)**	**50**	**65**	**85**		

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة.

النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (السنة)	الاستهداف مع نهاية			البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
			2025	2026	2027	المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
النتيجة 1.4: تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به	نسبة الطلبة المستجدين ببرامج التعليم التقني	**%21 (2023)**	**%22**	**%24**	**%28**	**المبادرة السابعة:** التعليم من أجل التنمية	**الركيزة الرابعة:** الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	نسبة الاناث من اجمالي الملتحقين بالتعليم التقني	**%58.7 (2023)**	**%60**	**%61**	**%62**		

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة.

النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (السنة)	الاستهداف مع نهاية			البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
			2025	2026	2027	المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
النتيجة 1.4: تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به	درجة امتلاك الطلبة الخريجين من برامج الدبلوم المتوسط للمهارات التقنية والريادية	**73.1 (2022)**	**75**	**78**	**80**	**المبادرة السابعة:** التعليم من أجل التنمية	**الركيزة الرابعة:** الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	عدد الخطط الدراسية التي تم تطويرها سنوياً استناداً إلى الطريقة المعيارية لتطوير المناهج	**8 (2023)**	**8**	**9**	**10**		

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور

النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (السنة)	الاستهداف مع نهاية			البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
			2025	2026	2027	المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
النتيجة 5.1: تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به	عدد التشريعات الناظمة لعمل التعليم العالي التي تم إقرارها/ تعديلها سنوياً	**9 (2023)**	**9**	**9**	**9**	**المبادرة السابعة:** التعليم من أجل التنمية	**الركيزة الرابعة:** الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	عدد تقارير الأداء والانجاز المنشورة سنوياً	**15**	**15**	**15**	**15**		
النتيجة 5.2: **رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.**	عدد الأنظمة الإدارية والمالية والخدماتية المطورة والمرقمنة	**9**	**10**	**11**	**12**	**المبادرة السابعة:** التعليم من أجل التنمية	**الركيزة الرابعة:** الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية
	عدد الخدمات الالكترونية المقدمة مباشرة للجمهور سواء من خلال الموقع الالكتروني للوزارة او منظومة حكومتي.	**4 (2024)**	**5**	**6**	**8**		

الجدول (أ-2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
1.1 تمَّ **تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة** لزيادة **نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي** من **جميع المناطق والفئات المجتمعية.**	الهدف الرابع: ضمان *تعليمٍ جَيّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع*	الغاية 4.3: بحلول عام 2030، ضمان تكافؤ فرص وصول جميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي، بما في ذلك الجامعي، بجودة عالية وبتكلفة ميسورة.	المؤشر 4.3.1 :نسبة مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي خلال الـ 12 شهرًا الماضية، مُصنَّفة حسب النوع الاجتماعي (والعوامل الديمغرافية الأخرى).
1.2 زيادة قيمة وعدد القروض والمنح والإعفاءات المالية، وفق معايير منصفة وشاملة.	الهدف الرابع: ضمان *تعليمٍ جَيّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع*	الغاية 4.3: بحلول عام 2030، ضمان تكافؤ فرص وصول جميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي، بما في ذلك الجامعي، بجودة عالية وبتكلفة ميسورة.	المؤشر 4.3.1 :نسبة مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، مع تصنيفها بحسب النوع الاجتماعي (وغيره من التصنيفات ذات الصلة).

<u>الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة</u>			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
2.1 برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.	الهدف الرابع: ضمان *تعليمٍ جَيّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع*	الغاية 4.3: بحلول عام 2030، ضمان تكافؤ فرص وصول جميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي، بما في ذلك الجامعي، بجودة عالية وبتكلفة ميسورة.	المؤشر 4.3.1 :نسبة مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، مع تصنيفها بحسب النوع الاجتماعي (وغيره من التصنيفات ذات الصلة).
2.2 تمَّ تعزيز المهارات الحياتية والريادية والكفايات المجتمعية لدى الطلبة والخريجين.	الهدف الرابع: ضمان *تعليمٍ جَيّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع*	الغاية 4.4: بحلول عام 2030، زيادة عدد الشباب والكبار الذين يمتلكون المهارات الملائمة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وللحصول على وظائف لائقة ولريادة الأعمال.	المؤشر 4.4.1 :نسبة الشباب والبالغين الذين يمتلكون مهارات تقنية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)حسب نوع المهارة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
2.3 سياسات وإجراءات معززة للجودة، تحقق المرونة والاستدامة لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.	الهدف الرابع: ضمان تعليمٍ جَيِّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع	الغاية 4.7: بحلول عام 2030، ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وإسهام الثقافة في التنمية المستدامة.	المؤشر 4.7.1 :مدى إدماج (أ) التعليم للمواطنة العالمية و(ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، في (1) السياسات التعليمية الوطنية، و(2) المناهج الدراسية، و(3) إعداد المعلمين، و(4) تقييم الطلاب.

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار			
النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
3.1 زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية المنتِجة، ذات الأثر الفعّال والمساهمة في عملية التنمية والابتكار.	الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	الغاية 9.5: تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تشجيع الابتكار وزيادة أعداد العاملين في مجال البحث والتطوير وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير (العام والخاص) بحلول عام 2030.	المؤشر 9.5.1 :نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. المؤشر 9.5.2 :عدد الباحثين (محسوبًا بالمعادل التام للدوام الكامل) لكل مليون نسمة.
3.2 زيادة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة، وتعزيز مكانة	الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل	الغاية 9.5: تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تشجيع الابتكار وزيادة أعداد العاملين في	المؤشر 9.5.1 :نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. المؤشر 9.5.2 :عدد الباحثين (محسوبًا بالمعادل التام للدوام الكامل) لكل مليون نسمة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار			
النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الباحثين الفلسطينيين في المؤشرات الدولية.	للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	مجال البحث والتطوير وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير (العام والخاص) بحلول عام 2030.	

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة.			
النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
4.1 تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به	الهدف الرابع: ضمان *تعليمٍ جَيّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع*	لغاية 4.3: بحلول عام 2030، ضمان تكافؤ فرص وصول جميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي، بما في ذلك الجامعي، بجودة عالية وبتكلفة ميسورة.	المؤشر 4.3.1 :نسبة الشباب والبالغين المشاركين في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، مصنّفةً بحسب النوع الاجتماعي (وغيره من التصنيفات ذات الصلة).
4.2 مواءمة التعليم التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر	الهدف الرابع: ضمان *تعليمٍ جَيّدٍ مُنصِفٍ وشاملٍ للجميع وتعزيز فُرَصِ التعلُّم مدى الحياة للجميع*	الغاية 4.4: بحلول عام 2030، زيادة عدد الشباب والكبار الذين يمتلكون المهارات الملائمة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل والحصول على وظائف لائقة ولريادة الأعمال، مما يُسهم في تعزيز التنمية المستدامة.	لمؤشر 4.4.1 :نسبة الشباب والبالغين الذين يمتلكون مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) ، مُصنَّفةً حسب نوع المهارة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور			
النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
5.1 نظام حوكمة مؤسسي فعّال وشفّاف.	الهدف السادس عشر: الترويج لمجتمعات عادلة، وسلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.	الغاية 16.6: العمل على إنشاء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات.	المؤشر 16.6.1: النفقات الحكومية الأساسية كنسبة مئوية من الموازنة المعتمدة الأصلية، بحسب القطاع (أو رموز الموازنة). المؤشر 16.6.2: نسبة السكان الراضين عن آخر تجربة لهم في الحصول على الخدمات العامة.
5.2 رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.	الهدف السادس عشر: الترويج لمجتمعات عادلة، وسلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.	الغاية 16.6: العمل على إنشاء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات.	المؤشر 16.6.1: النفقات الحكومية الأساسية كنسبة مئوية من الموازنة المعتمدة الأصلية، بحسب القطاع (أو رموز الموازنة). المؤشر 16.6.2: نسبة السكان الراضين عن آخر تجربة لهم في الحصول على الخدمات العامة.

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي						
النتيجة 1.1: تمَّ **تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة** لزيادة **نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي** من **جميع المناطق والفئات المجتمعية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
1.1.1 التوسع في عدد ومباني ومرافق مؤسسات التعليم العالي. 1.1.2 تبنّي معايير وإجراءات لزيادة مواءمة البنية التحتية والمرافق مع احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة. 1.1.3 اعتماد سياسات قبول تضمن عدالة وصول الطلبة ذوي الإعاقة وطلاب مناطق تعزيز الصمود إلى التعليم العالي. 1.1.4 تعزيز دور الإرشاد والتوجيه الأكاديمي والتقني لطلبة الثانوية العامة، وتطوير المنصات والأدوات الإرشادية، وإتاحتها للطلبة. 1.1.5 تشجيع مؤسسات التعليم العالي على افتتاح التخصصات الأكاديمية والتقنية الحديثة والجاذبة، ذات الطلب المرتفع في سوق العمل.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• أربع مؤسسات عالي تم افتتاحها وتحقيق زيادة في عدد ونوعية المباني والمرافق نهاية عام 2027. • دراسات تم اعدادها لإنشاء كليات تقنية حكومية عدد 2 بحلول نهاية عام 2026م. • تكييف 60% من مباني ومرافق مؤسسات التعليم العالي لتكون متوائمة للطلبة ذوي الإعاقة بحلول نهاية عام 2027م. • إقرار الأسس السنوية لقبول الطلبة لدى مؤسسات التعليم العالي المشجعة لالتحاق الطلبة ذوي الإعاقة وطلبة المناطق المستهدفة بالتعليم العالي. • تطوير منصة إلكترونية تفاعلية متكاملة للإرشاد الأكاديمي والمهني تخدم 100% من طلبة الثانوية العامة بحلول عام 2027.			بناء وتشطيب وتجهيز مباني لمؤسسات تعليم عالي في محافظات: نابلس، طولكرم، رام الله والبيرة، القدس	بناء وتشطيب وتجهيز مباني لمؤسسات تعليم عالي في محافظات طوباس، الخليل، جنين

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي						
النتيجة 1.1: تمَّ **تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة** لزيادة **نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي** من **جميع المناطق والفئات المجتمعية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
1.1.6 حشد الدعم المالي المحلي والدولي لصندوق إقراض الطلبة، وتوسيع قاعدة التحصيل من المقترضين، لتمكين الطلبة من الالتحاق بالدراسة.		• تنفيذ 20 ورشة عمل إرشادية سنوياً بدءاً من العام الدراسي 2026/2025. • استحداث 15 تخصصاً أكاديمياً وتقنياً جديداً مرتبطاً باحتياجات سوق العمل بحلول نهاية عام 2027.				

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي						
النتيجة 1.2: زيادة قيمة وعدد القروض والمنح والإعفاءات المالية، وفق معايير منصفة وشاملة.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
1.2.1 توسيع قاعدة المستفيدين من صندوق إقراض الطلبة، بناءً على معايير شفافة وعادلة. 1.2.2 تطوير آليات ومصادر تمويل مستدامة لزيادة موارد صندوق الإقراض، بما يشمل تعزيز فاعلية أدوات التحصيل. 1.2.3 زيادة الدعم المالي لصندوق الإقراض، وتوفير البيئة المناسبة لتمكينه من حشد الدعم المالي وتعزيز قدرته على تحصيل القروض السابقة. 1.2.4 زيادة عدد المنح والمقاعد الدراسية المتاحة للطلبة الفلسطينيين، من خلال تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، والاستغلال الأمثل لاتفاقيات التعاون المبرمة، كَمًّا ونوعًا.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• زيادة عدد المستفيدين من صندوق إقراض الطلبة بنسبة 30% ليصل إلى 15,000 طالب سنوياً بحلول العام الدراسي 2027/2026. • عقد 3 شراكات استراتيجية سنوياً مع مؤسسات مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والاهلي لتحسين إيرادات الصندوق من خلال تقديم الدعم المباشر و/او زيادة معدلات التحصيل من المقترضين او كفلائهم. • التوسع في عدد المنح والمقاعد الدراسية المقدمة للطلبة الفلسطينيين من خلال الوزارة بنسبة 25% سنوياً لتصل إلى 2,500 منحة عام 2027. • توقيع 15 اتفاقية جديدة مع مؤسسات محلية وإقليمية ودولية، الى جانب دول شقيقة وصديقة لتوفير منح دراسية بحلول نهاية عام 2027.			دراسات واستشارات لإنشاء كليات حكومية تقنية في محافظة جنين واريحا	

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي						
النتيجة 1.2: زيادة قيمة وعدد القروض والمنح والإعفاءات المالية، وفق معايير منصفة وشاملة.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
1.2.5 التشجيع على إطلاق مبادرات مجتمعية لدعم أقساط الطلبة ذوي الدخل المحدود، والفئات المهمشة، وذوي الإعاقة.						

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.1: برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
2.1.1 توسيع برامج الدراسات الثنائية والتعليم التكاملي المتوافق مع أولويات التنمية،	وزارة التربية والتعليم العالي،	• زيادة عدد الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات الثنائية والتعليم التكاملي بنسبة 15% بحلول نهاية العام 2027.			– مشروع تطوير برامج دراسات ثنائية	– تطوير برامج دراسات

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.1: برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
مثل التقنيات الزراعية، والطاقة النظيفة، والاقتصاد الرقمي. 2.1.2 تحفيز مؤسسات التعليم العالي على عقد شراكات لتطوير برامج ثنائية، تجمع بين الدراسة النظرية والتدريب العملي في بيئة العمل. 2.1.3 مراجعة وتحديث الخطط والبرامج الأكاديمية القائمة، بما يؤدي إلى برامج وخطط عصرية متوائمة مع المتطلبات الحديثة ومتطلبات الاستدامة. 2.1.4 تشجيع مؤسسات التعليم العالي على اعتماد أنماط تعليم وتقييم حديثة ومبتكرة، ترتكز على التعلم النشط، والابتكار، والمشاريع التطبيقية.	مؤسسات التعليم العالي	• إطلاق 5 برنامج جديد للدراسات الثنائية نهاية عام 2027. • تأمين 3,000 فرصة تدريب عملي سنوياً للطلبة والخريجين في بيئة العمل الحقيقية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص. • مراجعة وتحديث 30% من البرامج الأكاديمية القائمة في مؤسسات التعليم العالي بحلول نهاية عام 2027. • إدماج مهارات القرن الحادي والعشرين والكفايات الرقمية في 100% من الخطط الدراسية المحدثة بحلول نهاية عام 2027. • تطوير 20 برنامجاً أكاديمياً مشتركاً بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الإقليمية والدولية المرموقة بحلول نهاية عام 2027.			موجهة نحو التوظيف – مشاريع (ايراسموس +) لتطوير المساقات وانماط وأساليب التدريس	ثنائية موجهة نحو التوظيف – مشروع تطوير وتحديث خطط البرامج

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.1: برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
		• تدريب 2,000 عضو هيئة تدريسية على أساليب التعلم النشط والتقييم المبتكر بحلول نهاية عام 2027.				

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.2: تمَّ تعزيز المهارات الحياتية والريادية والكفايات المجتمعية لدى الطلبة والخريجين.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
2.2.1 تحديد المهارات المطلوبة من خريجي مؤسسات التعليم العالي وتقييمها من خلال أرباب العمل. 2.2.2 إدخال وحدات تعليمية متكاملة في المناهج، تركز على المهارات الحياتية، إلى جانب المهارات الريادية والرقمية. 2.2.3 الارتقاء بدور مسرّعات وحاضنات الأعمال داخل الحرم الجامعي، لإتاحة فرص دعم المشاريع والأفكار الريادية لدى الطلبة والخريجين. 2.2.4 تضمين البرامج والخطط الدراسية والأنشطة اللامنهجية داخل المؤسسات، مبادرات وأنشطة توعوية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. 2.2.5 إدراج مبادرات وأنشطة توعوية حول البيئة وقضايا الاستدامة ضمن البرامج	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي، هيئة مكافحة الفساد، سلطة جودة البيئة	• إجراء 5 دراسات مسحية شاملة بمشاركة مؤسسات من القطاع الخاص والعام لتحديد المهارات المطلوبة من الخريجين في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع نهاية عام 2027م. • استفادة 30,000 طالب داخل مؤسسات التعليم العالي سنوياً من الوحدات التعليمية المتكاملة للمهارات الحياتية والريادية والرقمية. • تقديم دعم فني ومالي لـ 100 مشروع ريادي متميز سنوياً من خلال مشاريع الدعم وحاضنات الاعمال. • تنفيذ 20 مشروعاً بحثياً طلابياً سنوياً يعالج قضايا الاستدامة البيئية في فلسطين. • تطوير مسودة مساق/ مقرر دراسي حول البيئة والاستدامة، يتم ادراجه ضمن الخطط الدراسية للبرامج الاكاديمية والتقنية نهاية عام 2027.	الاستراتيجية البيئية. الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد	1- المساقات الجامعية تتضمن مساق بيئي. 3- العمل التطوعي والأنشطة الطلابية في الجامعات تشمل أنشطة لحماية البيئة 4- الوعي البيئي لدى الطلبة الجامعيين معزز. 5- المؤسسات التعليمية مشاركة في الجهود الوطنية لتعزيز	1- مشروع إعداد دراسات نوعية في مجال التعليم العالي. 2- تعزيز ودعم المهارات والمشاريع الريادية لدى الخريجين 3- مشروع أمل/	1 مشروع التدخل متعدد التخصصات في دعم التعليم من اجل المساواة بين الجنسين

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.2: تمَّ تعزيز المهارات الحياتية والريادية والكفايات المجتمعية لدى الطلبة والخريجين.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
والخطط الدراسية والأنشطة اللامنهجية في مؤسسات التعليم العالي.		• تنفيذ 50 مبادرة ونشاط سنوياً في مجال البيئة والاستدامة داخل المؤسسة وخارجها. • مساقات ورسائل ماجستير وبحوث وبرامج دراسات عليا في المؤسسات تختص بالحوكمة ومكافحة الفساد تم تبنيها. • مقترحات معدة ومتفق عليها لتضمين البرامج والخطط مواد خاصة في النزاهة وأسباب وتأثيرات الفساد على المجتمع تم اعدادها. • مبادرات طلابية لتعزيز المساءلة والتوعية المجتمعية تم تنفيذها.		النزاهة والشفافية والحوكمة.	لتعزيز ثقافة حقوق الانسان والنوع الاجتماعي	

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.3: **سياسات وإجراءات معززة للجودة، تحقق المرونة والاستدامة لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
2.3.1 إقرار سياسات مرنة للمؤسسات في التدريس والتقييم خلال الظروف الطارئة، عبر تبنّي التعليم الإلكتروني والمدمج. 2.3.2 توسيع نطاق الاختبار الوطني لقياس الكفايات التخصصية لخريجي درجة البكالوريوس . 2.3.3 اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات العلمية . 2.3.4 الاستغلال الأمثل لفرص ومشاريع الدعم والتعاون المتاحة عالميًا، لتطوير المنظومة الأكاديمية والبحثية، وتعزيز الحضور العالمي . 2.3.5 تشجيع البناء الأخضر وتطبيق معايير الاستدامة داخل المؤسسات ومرافق الوزارة . 2.3.6 حوكمة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• اعتماد دليل وطني للسياسات المرنة في التدريس والتقييم أثناء الظروف الطارئة بحلول عام 2026. • شمول 10 تخصصات أكاديمية جديدة في منظومة الاختبار الوطني لقياس الكفايات التخصصية بحلول نهاية عام 2027. • إقرار الإطار الوطني للمؤهلات العلمية وتطبيقه نهاية عام 2026. • تأمين الدعم والتمويل لـ 25 مشروعاً تطويرياً في التعليم العالي من مصادر خارجية بحلول نهاية عام 2027. • إصدار دليل معايير وطني محدث لحوكمة برامج الدراسات العليا واعتماده في 100% من المؤسسات بحلول الربع الرابع من عام 2026. • تطوير وإطلاق منصة إلكترونية مركزية متكاملة للتعليم الإلكتروني والتقويم تخدم	الاستراتيجية البيئية.	مرافق ومنشآت مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد.		مشروع تطوير منصة تعليمة الكترونية مركزية. 2- مشروع تنفيذ الاختبار الوطني لقياس الكفايات التخصصية للخريجين. 3- مشروع خضرنة مؤسسات التعليم العالي

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة						
النتيجة 2.3: **سياسات وإجراءات معززة للجودة، تحقق المرونة والاستدامة لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
2.3.7 تطوير منصة إلكترونية مركزية مجهزة بكافة المتطلبات ومعايير الجودة، لخدمة منظومة التعليم الإلكتروني والتقييم في جميع المؤسسات.		100% من مؤسسات التعليم العالي بحلول نهاية عام 2026.				

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار						
النتيجة3.1: **زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية المنتِجة، ذات الأثر الفعّال والمساهمة في عملية التنمية والابتكار.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
3.1.1 إنشاء المركز الوطني للعلوم والبحوث، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الناشئة. 3.1.2 المراجعة الدورية للوثيقة الوطنية للأولويات البحثية وتحديثها وفق المستجدات والتوجهات الحديثة.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• انشاء وتجهيز المركز الوطني للعلوم والبحوث والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة بنهاية عام 2027. • عقد 3 مؤتمرات وطنية لمناقشة ومراجعة الأولويات البحثية بمشاركة 200 باحث وخبير وصانع قرار بحلول نهاية عام 2027.			1- تعزيز قدرات الباحثين في مجال البحث العلمي	1- مشروع انشاء وتجهيز المركز الوطني للعلوم والبحوث والذكاء الاصطناعي.

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار						
النتيجة3.1: **زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية المنتِجة، ذات الأثر الفعّال والمساهمة في عملية التنمية والابتكار.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
3.1.3 إطلاق منح وحوافز موجّهة للمشاريع البحثية التطبيقية، الملتزمة بالأولويات الوطنية والتنموية. 3.1.4 تطوير آليات فعالة تربط نتائج الأبحاث بالمؤسسات الوطنية المعنية، لضمان تطبيقها عمليًا على أرض الواقع. 3.1.5 دعم الابتكار، وتحقيق براءات الاختراع، وتعزيز فرص رعاية الابتكارات البحثية. 3.1.6 توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، لضمان دعم فعّال للبحث العلمي والباحثين في فلسطين.		• تقديم 80 منحة بحثية وجائزة سنوياً للمشاريع التطبيقية المرتبطة بالأولويات الوطنية. • تقديم الدعم المالي والفني لـ 30 مشروعاً ابتكارياً ناشئاً سنوياً من خلال مشاريع الدعم وحاضنات ومسرعات الاعمال والابتكار لدى مؤسسات التعليم العالي. • إبرام 15 اتفاقية شراكة ودعم مع مؤسسات بحثية دولية مرموقة لتنفيذ مشاريع بحثية بحلول نهاية عام 2027.			في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية	2- مشروع شبكة البحث والتعليم الوطنية الفلسطينية PAL-NREN

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار						
النتيجة 3.2: **زيادة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة، وتعزيز مكانة الباحثين الفلسطينيين في المؤشرات الدولية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
3.2.1 تطوير معايير جودة للمجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث. 3.2.2 تحفيز مؤسسات التعليم العالي على ربط نظام الترقيات والحوافز والمكافآت بالبحث العلمي التطبيقي والمنتِج. 3.2.3 الاستمرار في رفع قدرات ومهارات الأكاديميين في مجال البحث والنشر. 3.2.4 تنمية وتعزيز مهارات البحث العلمي لدى الطلبة، وتشجيعهم على النشر والمشاركة العلمية. 3.2.5 تطوير بوابة إلكترونية موحّدة لتوثيق الأنشطة البحثية والمشروعات المشتركة، وتسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• إصدار ونشر دليل وطني موحد لمعايير جودة المجلات العلمية الفلسطينية وتعميمه على 100% من المؤسسات البحثية والأكاديمية بحلول منتصف عام 2026. • تطوير وتطبيق نظام موحد للترقيات الأكاديمية يعطي وزناً نسبياً لا يقل عن 40% للأبحاث التطبيقية والمنتجة في 100% من مؤسسات التعليم العالي بحلول الربع الثالث من عام 2026. • تنفيذ 10 لقاءات تدريبية سنوياً في مجال منهجيات البحث العلمي ومهارات النشر الدولي تستهدف الأكاديميين والباحثين بدءاً من منتصف عام 2025. • تنظيم 10 مؤتمرات علمية سنوياً خاصة بأبحاث الطلبة على المستوى الوطني			2- مشاريع البحث العلمي العالمية (سيسامي، المقدسي، ... الخ) 3- مشروع البوابة الوطنية للبحث العلمي	3- مشروع دعم ابتكارات ومشاريع بحثية منسجمة مع الأولويات الوطنية

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار						
النتيجة 3.2: **زيادة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة، وتعزيز مكانة الباحثين الفلسطينيين في المؤشرات الدولية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
3.2.6 تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات، لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.		بمشاركة 1,000 طالب سنوياً بدءاً من عام 2025. • تسجيل 5,000 باحث فلسطيني في البوابة الإلكترونية وربط ملفاتهم البحثية بمعرفات الباحثين الدولية مثل ORCID بحلول نهاية عام 2027. • توقيع 10 اتفاقية شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وشركات القطاع الخاص لتطوير وتسويق منتجات قائمة على نتائج الأبحاث العلمية بنهاية عام 2027.				

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة						
النتيجة 4.1: تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
4.1.1 تنفيذ حملات توعية وإعلام وطنية لتحسين الصورة النمطية للتعليم التقني وزيادة الإقبال عليه. 4.1.2 تقديم حوافز مالية وغير مالية للطلاب، خاصة الفئات المهمشة (الإناث، ذوو الإعاقة، وذوو الدخل المحدود). 4.1.3 تطوير مراكز التوجيه والإرشاد المهني داخل الكليات التقنية لدعم اختيار الطلاب للمسارات التقنية المناسبة. 4.1.4 توسيع وتحديث البرامج التعليمية التقنية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل والتطورات التكنولوجية. 4.1.5 تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب عملي للطلبة داخل المنشآت الصناعية والتجارية. 4.1.6 دعم إنشاء نوادٍ طلابية متخصصة في الريادة والابتكار داخل مؤسسات التعليم التقني.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي، الشركاء: الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وزارة العمل	– إنتاج ونشر 5 أفلام قصيرة تبرز قصص نجاح خريجي التعليم التقني بدءاً من الربع الثاني من عام 2025. – تقديم 100 منحة تميز سنوياً للطلبة المتفوقين في مجال التعليم التقني بدءاً من عام 2025. – استحداث 15 برنامج تقني في مجالات الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الطاقة المتجددة، والتقنيات الزراعية الحديثة بحلول نهاية عام 2026. – تأسيس 20 نادي طلابي متخصص في الريادة والابتكار داخل مؤسسات التعليم التقني بمشاركة 2,500 طالب وطالبة بحلول عام 2027م			1– مشروع التعليم والتدريب التقني الموجه بالطلب 2– مشروع TVIT FOR FUTURE	1– تطوير البنية التحتية للكليات التقنية (تجهيزات وأثاث وأجهزة مهنية متخصصة وعدد وأدوات) 2– مشروع إعداد دراسات نوعية في مجال التعليم التقني

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة						
النتيجة 4.2: مواءمة التعليم التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
4.2.1 تحديث المناهج والخطط الدراسية بشكل دوري لضمان توافقها مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، مع التركيز على المهارات الرقمية والخضراء والحياتية. 4.2.2 إدخال أنظمة التعليم التكاملي والتعلم بالممارسة لضمان تفاعل الطلاب مع بيئة العمل الحقيقية. 4.2.3 تطوير برامج تدريب المدربين والمعلمين لضمان اكتسابهم أحدث الأساليب التربوية والتقنية. 4.2.4 تعزيز استخدام التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني في المناهج التقنية والمهنية. 4.2.5 إنشاء شراكات بين المؤسسات التعليمية والشركات التكنولوجية الكبرى لدعم التدريب العملي والميداني. 4.2.6 تطوير حاضنات أعمال داخل الكليات لدعم المشاريع الناشئة للطلاب والخريجين.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي، الشركاء: الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وزارة العمل	• مراجعة وتحديث 15% من المناهج والخطط الدراسية في مؤسسات التعليم التقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والاقتصاد الرقمي والأخضر بحلول نهاية عام 2027. • توفير 6,000 فرصة تدريب عملي سنوياً للطلبة في بيئات العمل الحقيقية. • تنفيذ 12 برنامجاً تدريبياً متخصصاً سنوياً للمدربين في المجالات التقنية الحديثة وأساليب التدريس. • إطلاق منصة تعليمية إلكترونية موحدة للتعليم التقني والمهني تخدم جميع المؤسسات وتتيح الوصول إلى مصادر تعليمية رقمية بحلول نهاية عام 2027. • إنشاء 15 حاضنة أعمال متخصصة داخل مؤسسات التعليم التقني والمهني بحلول نهاية عام 2027.			3- مشروع جودة التعليم والتعلم. 4- مشروع مسارات التوظيف في فلسطين. 5- مشروع التمكين الاقتصادي للشباب في فلسطين	3- مشروع تطوير خطط وبرامج التعليم التقني 4- مشروع خضرنة مؤسسات وبرامج التعليم التقني 5- مشروع بناء قدرات العاملين في برامج التعليم التقني 6- مشاريع دعم حاضنات الاعمال

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة						
النتيجة 4.2: مواءمة التعليم التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
4.2.7 إعداد أنظمة إدارة جودة لمؤسسات التعليم التقني وتدقيق العمليات داخل الكليات التقنية. 4.2.8 تحسين البنية التحتية وتزويد مؤسسات التعليم التقني بالمعدات الحديثة. 4.2.9 تطوير آليات القبول وتقييم الأداء والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم التقني. 4.2.10 تعزيز البحث العلمي التطبيقي داخل مؤسسات التعليم التقني لمعالجة تحديات القطاعات الإنتاجية. 4.2.11 تفعيل مجالس استشارية من الخبراء وأرباب العمل لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج والبرامج. 4.2.12 وضع آليات في الكليات لمتابعة الخريجين وتقييم أثر التعليم التقني على حياتهم المهنية.		• تطوير وتطبيق نظام إدارة جودة شامل في 100% من مؤسسات التعليم التقني والمهني بحلول نهاية عام 2027. • تحديث وتطوير البنية التحتية في 25 مؤسسة تقدم التعليم التقني بحلول نهاية عام 2027. • تطوير وتفعيل نظام متكامل لمتابعة الخريجين في 100% من مؤسسات التعليم التقني بحلول الربع الرابع من عام 2027. • عقد الامتحان التطبيقي الشامل فصلياً، وتطوير أدوات القياس والتقويم لذلك.				لدى المؤسسات التقنية ودعم المشاريع الريادية للطلبة. 7- مشروع دعم انشاء وتطوير برامج التعليم التقني التكاملي ومساراته

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور						
النتيجة 5.1: نظام حوكمة مؤسسي فعّال وشفّاف.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
5.1.1 مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لعمل التعليم العالي والبحث العلمي. 5.1.2 تفعيل آليات متابعة القرارات الصادرة عن مجالس الحوكمة. 5.1.3 تعزيز الاستفادة من المستودعات الرقمية للبيانات في اشتقاق المؤشرات، وإجراء الدراسات، وتوظيفها في دعم القرار، وقياس النتائج والأثر. 5.1.4 تفعيل أنظمة الرقابة على الجودة والأداء، ونشر تقارير مؤشرات الأداء بشكل دوري. 5.1.5 بناء قدرات الكوادر البشرية حول مبادئ الشفافية والنزاهة والإدارة الرشيدة.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• تحديث وإقرار 15 تشريع منظمة لعمل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بحلول منتصف عام 2027. • انجاز 4 تقارير ربعية سنوياً عن مستوى تنفيذ القرارات الصادرة عن مجالس الوزارة. • إنشاء مستودع رقمي مركزي لبيانات التعليم العالي والبحث العلمي يتكامل مع 100% من نظم المعلومات في المؤسسات التعليمية بحلول نهاية عام 2025. • تطوير 40 مؤشراً رئيسياً للأداء وإتاحتها عبر لوحات تحكم تفاعلية لصناع القرار بحلول الربع الثاني من عام 2026. • تنفيذ 15 ورشة عمل توعوية سنوياً حول مكافحة الفساد والإدارة الرشيدة بمشاركة أعضاء الهيئات الأكاديمية والإدارية والطلبة بدءاً من عام 2025.			1- مشروع المستودع الرقمي لبيانات مؤسسات التعليم العالي	1- مشروع اجراء دراسات كمية ونوعية حول الحوكمة وجودة الخدمات للتعليم العالي. 2- مشروع تطوير وحوسبة انظمة معلومات التعليم العالي (بوابة الخدمات الالكترونية)

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور						
النتيجة 5.1: نظام حوكمة مؤسسي فعّال وشفّاف.						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
		• تحديث ونشر الإحصاءات السنوية لمؤسسات التعليم العالي.				

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور						
النتيجة 5.2: **رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
5.2.1 تطوير نظام أرشفة إلكتروني متكامل لبيانات ووثائق وأرشيف صندوق إقراض الطلبة. 5.2.2 تطوير البنية التحتية لأرشيف صندوق إقراض الطلبة، وتجهيزه بأنظمة الحماية والأمان.	وزارة التربية والتعليم العالي، مؤسسات التعليم العالي	• إطلاق بوابة إلكترونية متكاملة تتضمن 100% من خدمات المنح الدراسية وتصديق ومعادلة الشهادات بحلول الربع الثالث من عام 2027.				3- مشروع تطوير صندوق اقراض الطلبة والخدمات المقدمة للجمهور

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور						
النتيجة 5.2: **رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.**						
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
5.2.3 رقمنة خدمات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة. 5.2.4 تطوير البنية التحتية لأرشيف معادلة الشهادات، وحوسبة جميع الملفات والبيانات الخاصة به. 5.2.5 تطوير وترقية البنية التحتية لمركز البيانات، بما يشمل أنظمة الحماية، والأمن السيبراني، والنسخ الاحتياطي. 5.2.6 تحسين المرافق وتجهيزات مكاتب التعليم العالي المنتشرة في المحافظات.		• تطوير وتشغيل نظام أرشيف إلكتروني متكامل يغطي 100% من وثائق وملفات صندوق إقراض الطلبة بحلول الربع الرابع من عام 2026. • تركيب 5 أنظمة متكاملة للحماية والأمان في مركز أرشيف صندوق الإقراض (إطفاء تلقائي، مراقبة، تحكم بالدخول، إنذار، تحكم بالرطوبة والحرارة) بحلول الربع الثاني من عام 2026. • رقمنة 90% من إجراءات ومتطلبات تقديم طلبات الاعتماد والتقييم والمتابعة من خلال نظام الكتروني متكامل لهيئة الاعتماد والجودة نهاية الربع الأول من عام 2026.				4- مشروع أرشفة وثائق وبيانات صندوق اقراض الطلبة 5- مشروع أرشفة وثائق وبيانات دائرة معادلة الشهادات 6- مشروع تحسين البنية التحتية والتجهيزات لدى الدوائر والاقسام الخدماتية في الوزارة

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور					
النتيجة 5.2: **رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.**					
التدخلات السياساتية	**الجهة المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
		• إنشاء نظام أرشفة إلكتروني متكامل لمعادلة الشهادات يغطي 100% من الملفات والوثائق بحلول نهاية عام 2026.				ومكاتبها المنتشرة في محافظات الوطن

القسم الخامس:

نظرة عامة إلى الموازنة 2025 – 2027

الهدف الاستراتيجي الاول: تعزيز فرص الوصول الشامل والعادل للتعليم العالي									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027***		***2025***		***2026***		***2027***	
		تشغيلية	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**

1.1 تمَّ تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لزيادة نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي من جميع المناطق والفئات المجتمعية.	التعليم العالي	3,500,000	13,600,000	1,000,000	4,000,000	1,200,000	4,000,000	1,300,000	5,600,000
1.2 زيادة قيمة وعدد القروض والمنح والإعفاءات المالية، وفق معايير منصفة وشاملة.	التعليم العالي	49,500,000	3,400,000	14,000,000	1,000,000	16,800,000	1,000,000	18,700,000	1,400,000
الموارد المالية المطلوبة للهدف الاستراتيجي		53,000,000	17,000,000	15,000,000	5,000,000	18,000,000	5,000,000	20,000,000	7,000,000

الهدف الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وضمان مواءمة أكبر مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027***		***2025***		***2026***		***2027***	
		تشغيلية	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**
2.1 برامج تعليم عالٍ عصرية، متوائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الثورة الرقمية.	التعليم العالي	11900000	8050000	3500000	1750000	4200000	2800000	4200000	3500000
2.2 تمَّ تعزيز المهارات الحياتية والريادية والكفايات المجتمعية لدى الطلبة والخريجين.	التعليم العالي	10200000	6900000	3000000	1500000	3600000	2400000	3600000	3000000
2.3 سياسات وإجراءات معززة للجودة، تحقق المرونة والاستدامة لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.	التعليم العالي	11900000	8050000	3500000	1750000	4200000	2800000	4200000	3500000
الموارد المالية المطلوبة للهدف الاستراتيجي		34,000,000	23,000,000	10,000,000	5,000,000	12,000,000	8,000,000	12,000,000	10,000,000

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والابتكار								
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027***		***2025***		***2026***		***2027***	
		تشغيلية	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**	**تشغيلية**	**تطويرية**
3.1 زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية المنتِجة، ذات الأثر الفعّال والمساهمة في عملية التنمية والابتكار.	البحث العلمي	3,750,000	6,000,000	1,000,000	1,500,000	1,250,000	2,000,000	1,500,000	2,500,000
3.2 زيادة عدد الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة، وتعزيز مكانة الباحثين الفلسطينيين في المؤشرات الدولية.	البحث العلمي	1,875,000	3,000,000	500,000	750,000	625,000	1,000,000	750,000	1,250,000
الموارد المالية المطلوبة للهدف الاستراتيجي		7,500,000	12,000,000	2,000,000	3,000,000	2,500,000	4,000,000	3,000,000	5,000,000

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بمنظومة التعليم التقني وتعزيز جاذبيته بين كافة فئات الطلبة.								
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
4.1 تعزيز جاذبية التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة نسبة الالتحاق به	التعليم العالي	651,000	9,000,000	21,000	2,500,000	300,000	2,500,000	330,000	4,000,000
4.2 مواءمة التعليم التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر	التعليم العالي	1,519,000	9,000,000	49,000	2,500,000	700,000	2,500,000	770,000	4,000,000
الموارد المالية المطلوبة للهدف الاستراتيجي		2,170,000	18,000,000	70,000	5,000,000	1,000,000	5,000,000	1,100,000	8,000,000

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مضامين الحوكمة والادارة والارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للجمهور									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
5.1 نظام حوكمة مؤسسي فعّال وشفّاف.	التعليم العالي	3,160,000	600,000	960,000	200,000	1,000,000	200,000	1,200,000	200,000
5.2 رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية، وتحسين البنية التحتية للمرافق الخدمية.	التعليم العالي	790,000	5,400,000	240,000	1,800,000	250,000	1,800,000	300,000	1,800,000

الموارد المالية المطلوبة للهدف الاستراتيجي	3,950,000	6,000,000	1,200,000	2,000,000	1,250,000	2,000,000	1,500,000	2,000,000

القسم السادس : إجراءات المتابعة والتقييم

يقدم هذا الإطار منهجية متكاملة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم فعاليتها ومدى تحقيقها للمخرجات الكمية المحددة (SMART) وصولاً إلى النتائج المرجوة على المستوى القطاعي.

أولاً: منهجية متابعة تنفيذ الاستراتيجية

. الإطار التنظيمي للمتابعة والتقييم

يتطلب تنفيذ متابعة فعالة تبني إطار تنظيمي متكامل يتضمن المستويات التالية:

- **اللجنة التوجيهية العليا:** تتكون من الوزير، الوكيل، الوكيل المساعد، ومسؤولي الوحدات الإدارية في الوزارة، وممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، وتجتمع بشكل دوري لمراجعة تقدم تنفيذ الاستراتيجية على المستوى القطاعي.
- **وحدة التخطيط والمشاريع:** تعمل كمنسق فني للجنة التوجيهية وتتولى مسؤولية إدارة عملية المتابعة الدورية والإشراف على تجميع البيانات وإعداد تقارير الانجاز.
- **فرق عمل النتائج الاستراتيجية:** تشكيل فريق عمل متخصص لكل هدف استراتيجي، بقيادة مسؤول عن الهدف.

ثانياً: دورة المتابعة والتقييم وجمع البيانات

تعتمد منهجية المتابعة على دورة منتظمة لجمع البيانات وتحليلها وفق الخطوات التالية:

- **التخطيط السنوي المفصل:** تطوير خطط تنفيذية سنوية مفصلة للتدخلات السياساتية ومخرجاتها الكمية مع تحديد الجدول الزمني والمسؤوليات ومهام العمل والموارد المطلوبة.
- **جمع البيانات الدوري:** تحديد دورية جمع البيانات لكل مؤشر (شهرياً، ربع سنوياً، نصف سنوياً) حسب طبيعة المؤشر مع استخدام الأدوات المختلفة.
- **بطاقات أداء المؤشرات:** تطوير بطاقات وصفية تفصيلية لكل مؤشر تتضمن: تعريف دقيق للمؤشر وطريقة حسابه، القيمة الأساسية (Baseline) والقيمة المستهدفة، مصادر البيانات ومنهجية جمعها، دورية القياس والجهة المسؤولة عن القياس، معايير تصنيف البيانات (حسب الجنس، المنطقة الجغرافية، نوع المؤسسة، إلخ)

ثالثاً: آلية تحليل البيانات وإعداد التقارير

تشمل آلية تحليل البيانات وإعداد التقارير ما يلي: تقارير شهرية مختصرة على مستوى التدخلات والأنشطة الرئيسية، تقارير ربع سنوية شاملة تقيس نسبة الإنجاز في المخرجات الكمية المحددة، وتقرير سنوي شامل لمستوى تحقيق المخرجات والتقدم نحو النتائج

رابعاً: مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى النتائج

فيما يلي بعض مؤشرات الأداء الرئيسية المقترحة لقياس تحقق النتائج الاستراتيجية:

1. **زيادة التحاق الطلبة بالتعليم العالي:** معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي مصنفاً حسب الجنس والمنطقة الجغرافية، نسبة الطلبة من ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم العالي
2. **زيادة القروض والمنح والإعفاءات المالية:** إجمالي قيمة المنح والقروض المقدمة سنوياً، نسبة الطلبة المستفيدين من المنح والقروض إلى إجمالي الطلبة
3. **برامج تعليم عال عصرية متوائمة مع احتياجات سوق العمل:** نسبة البرامج التي تم تحديثها وفق متطلبات سوق العمل، معدل رضا أرباب العمل عن كفاءات الخريجين
4. **تعزيز المهارات الحياتية والريادية:** نسبة البرامج الأكاديمية التي تتضمن مكونات للمهارات الحياتية والريادية، نسبة الطلبة المشاركين في الأنشطة اللامنهجية المتعلقة بالمهارات الحياتية
5. **سياسات وإجراءات معززة للجودة:** نسبة البرامج الأكاديمية ذات المنحى التكاملي والتعاوني، عدد البرامج الاكاديمية المستحدثة
6. **زيادة الأبحاث العلمية التطبيقية:** عدد الأبحاث التطبيقية المنشورة سنوياً في مجلات محكمة، نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي
7. **زيادة الأبحاث المنشورة في المجلات المرموقة:** عدد الأبحاث المنشورة في مجلات مفهرسة عالمياً، عدد الاستشهادات بالأبحاث الفلسطينية في المنشورات العلمية، عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً
8. **تعزيز جاذبية التعليم التقني والمهني:** نسبة الالتحاق بالتعليم التقني والمهني من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي، معدل توظيف خريجي التعليم التقني والمهني
9. **مواءمة التعليم التقني مع احتياجات سوق العمل:** نسبة التخصصات التقنية التي تم تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص، معدل رضا أرباب العمل عن مهارات خريجي التعليم التقني
10. **نظام حوكمة مؤسسي فاعل وشفاف:** عدد التشريعات التي تم تطويرها، نسبة القرارات المؤسسية المستندة على البيانات والمؤشرات
11. **رقمنة الخدمات والعمليات الإدارية:** نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً، عدد الخدمات المتاحة ضمن منظومة حكومتي.

سيشكل إطار المتابعة والتقييم المقترح منظومة متكاملة لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكفاءة وفعالية، تتميز هذه المنظومة بالشمولية، حيث تغطي كافة مستويات النتائج وتدمج المنهجيات الكمية والنوعية، والمرونة التي تتيح التكيف مع المتغيرات والتحديات، والتشاركية من خلال إشراك كافة أصحاب المصلحة في عمليات المتابعة والتقييم.

يعتمد نجاح هذا الإطار على الالتزام المؤسسي بتوفير الموارد اللازمة، وبناء القدرات الفنية للكوادر المسؤولة عن المتابعة والتقييم، واستخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية لجمع وتحليل البيانات، من خلال هذا النهج المنظم والشامل، ستتمكن الوزارة من مراقبة التقدم المحرز بدقة، وتعديل مسار التنفيذ عند الضرورة، وتحقيق النتائج المرجوة من الخطة الاستراتيجية.